توثيق عقود الزواج والحجج الشرعية



دولـــة فلسطيـــن
ديوان قاضي القضاة

إعداد

القاضـــي الدكتــور ماهــر خضيـــر
رئيـس المحكمــة العليـا الشرعية

القاضـــي الدكتور عبدالله حـــرب
عضـــو المحكمــة العليـا الشرعية

«لـن يتحقـق الـسلام مـا لـم تتحقـق
العدالة ولن تكون هنـــاك عدالـــة
مـــا لـــم تتحـــرر فلسطيـــن»



فخامة رئيس دولة فلسطين

محمـــود عبـــاس


سَواسيَة III
SAWASYA III
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
UN DP
يونيسف
لكل طفل
بالشراكة مع
بتمويل من الاتحاد الأوروبي
السويد
Sverige
بالشراكة مع كندا
Canada

إقـــرار

إن الآراء المعبّـر عنهـا فـي هـذا الدليـل الإرشـادي هـي آراء ديـوان قاضـي القضـاة ولا تعبـر بالضـرورة عـن الآراء والسياسـات الرسـمية لبرنامـج سواسـية ٣ المشـترك أو لحكومـة هولنـدا أو السـويد أو الوكالـة الإسـبانية للتعـاون الإنمائـي الدولـي أو الاتحـاد الأوروبـي أو حكومـة كنـدا أو لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي أو هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة أو اليونيسـف أو المنظمـات التابعـة لهـم.

شكر وتقدير

تـم إنتـاج هـذا الدليـل الإرشـادي مـن قبـل ديـوان قاضـي القضـاة وبدعـم مباشـر مـن برنامـج سواسـية 3 المشـترك: «تعزيـز الوصـول إلـى العدالـة بشـكل متكافـئ لجميـع الفلسـطينيين»، البرنامـج المشـترك لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي وهيئـة الأمـم المتحـدة للمسـاواة بيـن الجنسين وتمكيـن المـرأة واليونيسـف بتمويـل مـن حكومـة هولنـدا والسـويد والوكالـة الإسـبانية للتعـاون الإنمائـي الدولـي والاتحـاد الأوروبـي وحكومـة كنـدا.



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيد الأولين والآخرين وحبيب رب العالمين، خير من حكم وقضى وأقام العدل واليه دعا، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه واقتفى أثره وعمل بعمله إلى يوم الدين وبعد:

قال الله تعالى: { وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أزواجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } [الروم: 21].

انطلاقاً من حرص ديوان قاضي القضاة على صون حقوق المواطنين الفلسطينيين المقيمين خارج دولة فلسطين، وحماية كيان الأسرة الفلسطينية، وتيسير الإجراءات المتعلقة بتوثيق معاملاتهم الشرعية والقانونية، فقد جاء هذا الدليل الإرشادي ليكون مرجعاً عملياً لسفارات وممثليات دولة فلسطين في الخارج، في كل ما يتصل بتوثيق عقود الزواج والحجج الشرعية والوكالات، وذلك ضمن نطاق اختصاص القضاء الشرعي، ووفقاً لأحكام القوانين النافذة، وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976م الساري في المحافظات الشمالية، وقانون حقوق العائلة رقم (303) لسنة 1953م الساري في المحافظات الجنوبية.

ويأتي إعداد هذا الدليل تقديراً للدور الحيوي الذي تضطلع به وزارة الخارجية والمغتربين وسفارات دولة فلسطين في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات، وتيسيراً عليهم في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها شعبنا، بما في ذلك آثار الاحتلال وتبعاته. ويهدف

الدليل إلى توحيد الإجراءات، وتعزيز كفاءة التوثيق، وضمان سلامة المعاملات الشرعية بما يحفظ الحقوق ويصونها.

لقد حثّ الإسلام على الزواج ورغّب فيه، وجعله من سنن الأنبياء، لما له من أثر بالغ في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، وبناء الأسرة القائمة على المودة والرحمة. فالزواج عقد شرعي عظيم، وصفه الله تعالى بالميثاق الغليظ، لما يترتب عليه من حقوق وواجبات، ولما له من دور في حفظ النسل وصيانة المجتمع. ومن هنا أولاه الفقه الإسلامي عناية خاصة، فبيّن أركانه وشروطه وآثاره، واهتم بتوثيقه توثيقاً دقيقاً يكفل حماية الحقوق ومنع النزاع.

وبما أن مسائل الأحوال الشخصية تدخل في اختصاص القضاء الشرعي، الذي يطبق أحكام الشريعة الإسلامية، استناداً إلى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م، الذي نص على أن الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وأن المحاكم الشرعية هي الجهة المختصة بالنظر في هذه المسائل؛ فقد جاء هذا الدليل متسقاً مع هذه المرجعيات، ومراعياً لثوابت الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر.

كما يهدف هذا الدليل الى خدمة رعايا دولة فلسطين في الخارج ،و إلى تعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي، من خلال تنظيم إجراءات التوثيق بصورة واضحة ومنضبطة، بما يكفل تحقيق العدالة، وصيانة الحقوق، وحماية المرأة والطفل، والمساهمة في بناء مجتمع متماسك ومستقر، انسجاماً مع أهداف القضاء الشرعي في ترسيخ الأمن الاجتماعي وإقامة العدل.

سائلين الله العلي القدير أن يزيل عنا وعن الأمة الاسلامية والعربية هذه الغمّة، وأن يوفقنا لخدمة ديننا ووطننا وشعبنا الفلسطيني المرابط على الوجه الذي يرضيه عنا، وأن يحقق حلمنا بالحرية والاستقلال لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.
والله الموفق والهادي الى سواء السبيل،،



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حرصاً من ديوان قاضي القضاة على حفظ حقوق الفلسطينيين المقيمين خارج دولة فلسطين، وحماية لأسرهم، وتيسيراً عليهم في توثيق معاملاتهم الشرعية والقانونية الواقعة ضمن اختصاص القضاء الشرعي وقانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976م الساري في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) وقانون حقوق العائلة رقم 303 لسنة 1953م الساري في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)؛ من زواج وحجج ووكالات شرعية، وتخفيفاً عليهم في ذلك، ونظراً لما تقوم به وزارة الخارجية من جهد مشكور وحضور في خدمة الرعايا الفلسطينيين خارج حدود الوطن الناتج عن إجراءات الاحتلال وعدوانه على الشعب الفلسطيني، فقد قام ديوان قاضي قضاة فلسطين باستحداث دليل لمساعدة أصحاب السعادة سفراء دولة فلسطين وقناصلها في توثيق ما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية للرعايا الفلسطينيين وذلك تيسيراً على المكلفين بموجب أحكام القانون بتوثيق هذه المعاملات وما يتعلق بهما.

لقد رغّب الإسلام في الزواج وحث عليه، فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال مخاطبا الشباب: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة، فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (النكاح من سنتي، فمن رغب عن سنتي فليس مني).

فالزواج تتحقق به مقاصد شرعية مهمة في الحياة الإنسانية، وهو عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا لتكوين أسرة وإيجاد نسل، ولمكانة هذا العقد وأهميته سماه الله في كتابه الكريم بالميثاق الغليظ. كما أنه كان محل اهتمام الفقهاء المسلمين وعنايتهم، حيث اعتنوا به عناية فائقة من حيث بيان أحكامه، وأركانه وشروطه، وآثاره، وطرق توثيقه، حفظا للحقوق وصيانة لها.

ولما كان الزواج من موضوعات الأحوال الشخصية التي تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية التي تطبق أحكام الشرع الشريف منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، التزاماً بعقيدة الأمة وشريعتها واستناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م الذي نص في مادته الرابعة على أن: الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ... ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما نصت المادة 101 منه على أنّ: المسائل الشرعية والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون.

وحرصاً من ديوان قاضي قضاة فلسطين على الالتزام بثوابت الشريعة الإسلامية وأحكامها، ومراعاة أحكام العصر، ومستجدات الواقع، فقد جاءت أحكام قانون الأحوال الشخصية مراعاة لخصوصية العلاقة بين الزوجين، وضرورة حماية الأسرة والمجتمع بوجه عام، والنظر إلى حقوق المرأة والطفل بوجه خاص، تحقيقا للأمن الاجتماعي، وإقامة للعدل، ورفعاً للظلم، وإيجاداً لحلول ومعالجات متوازنة منصفة تسهم في استقرار المجتمع ونهوضه، وتؤكد أن الإسلام عقيدة وشريعة، وأنه منهج حياة، وهذا ما نصت عليه المادة 9 من القرار بقانون رقم 8 لسنة 2021م بشأن القضاء الشرعي وتعديلاته: يهدف القضاء الشرعي إلى تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي.

الدكتور/ محمود صدقي الهباش
قاضي قضاة فلسطين



الجزء الأول

إجـــراءات توثيــق عقـــود الزواج لدى سفـــارات وممثليـــات دولة فلسطين.

1

خولت الفقرة ح من المادة 17 من قانون الأحوال الشخصية الساري رقم 61 لسنة 1976م سفراء وقناصل دولة فلسطين في الخارج حق توثيق عقود الزواج للرعايا الفلسطينيين الموجودين خارج دولة فلسطين وتسجيل هذه العقود في سجلاتها الخاصة، وإرسال نسخة من تلك الوثائق إلى ديوان قاضي القضاة في رام الله لتصديقها وأرشفتها حسب الأصول والقانون، كما بينت الفقرة ط من المادة المشار إليها أن كلمة (السفير) تشمل وزراء دولة فلسطين المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها أو من يقوم مقامهم (المسلمون).

2

مقتضى المادة المشار إليها أن يقوم السفراء أو من يقوم مقامهم بتوثيق عقود الزواج للرعايا الفلسطينيين خارج دولة فلسطين والتي لا تحتاج الى إجراء قضائي من المحكمة المختصة كالإذن بالزواج لمن هو دون سن الثامنة عشرة من عمره، أو زواج من به جنون أو عته أو إعاقة عقلية، أو الزواج حال عضل الولي أو غيابه وغير ذلك من الصور، حيث أن السفراء غير مخولين بإجراء هذه العقود في هذه الحالات وأمثالها قبل استكمال الإجراءات القضائية الخاصة بها من قبل المحكمة المختصة أو ديوان قاضي القضاة.

3

إن الحالات التي لا تحتاج إلى إجراءات قضائية أمام المحكمة، يجوز توثيق العقود الخاصة بها لدى السفارات، وهي طلبات الزواج المقدمة من الفلسطينيين والمتمثلة بـ:

أ. الأعزب العاقل الذي أتم سن الثامنة عشرة شمسية من عمره.

ب. البنت العزباء البكر العاقلة التي أتمت الثامنة عشرة شمسية من عمرها، وكان وليها الشرعي حاضراً وهو والدها، وفي حال وفاته أو غيابه يكون الولي جدها لأبيها، وفي حال وفاته أو غيابه إخوتها الأشقاء، ثم أحد إخوتها لأبيها ثم أحد أعمامها من جهة أبيها، ويشترط في الولي أن يكون عاقلاً راشداً وأن يكون مسلماً، إذا كانت المخطوبة مسلمة.

ت. المطلق الذي أتم الثامنة عشرة شمسية من عمره ويحمل وثيقة طلاق مصدقة حسب الأصول (بائن بينونة صغرى أو كبرى).

ث. المطلقة الثيب التي أتمت الثامنة عشرة سنة شمسية من عمرها وتحمل وثيقة طلاق مصدقة حسب الأصول (بائن بينونة صغرى بعد الدخول، أو بينونة كبرى، أو طلاق رجعي آل إلى بائن) أو حكم قضائي بالطلاق أو الفسخ بعد الدخول، على أن تكون عدتها منتهية من هذا الطلاق أو الفسخ وفقا للمواد 145-149 من قانون الأحوال الشخصية، بعد مضي تسعين يوما على الأقل على موجب العدة من هذا الطلاق أو الفسخ ولو كانت عدتها منقضية فعلا. ويستثنى من ذلك العقد بينها وبين الشخص الذي اعتدت من طلاقه لها، أو فسخ عقد الزواج بينهما، فلا يشترط في هذه الحالة مرور المدة المشار إليها؛ إلا إذا كان الطلاق بينهما بائناً بينونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.



ج. المطلق أو المطلقة رجعياً (الحاصلين على وثيقة طلاق رجعي) إذ يجب في هذه الحالة إبراز ما يثبت عدم حصول الرجعة من هذا الطلاق أثناء العدة الشرعية وذلك من خلال مشروحات من المحكمة التي جرى أمامها الطلاق تفيد ذلك أو بشهادة خلو موانع صادرة عن المحكمة المختصة.

ح. الأرملة التي انقضت عدتها (وهي في هذه الحالة عدة الوفاة وفقا للمادتين 146-149 من قانون الأحوال الشخصية، وهي أربعة أشهر وعشرة أيام إذا كانت غير حامل، وإذا كانت حاملا، فعدتها تنتهي بوضع حملها).

4

يشترط في كل من الحالات السابقة ألا يكبر الخاطب مخطوبته بأكثر من عشرين سنة شمسية، لأنه لا بد أن يتحقق القاضي من رضاء المخطوبة واختيارها.

5

عقود الزواج التي يكون أحد الطرفين فيها فلسطينياً والآخر من دولة أخرى تجريها السفارة بعد التحقق من خلو الموانع الشرعية والقانونية.



6

يشترط ألا يكون بين الطرفين حرمة مؤقتة أو دائمة سندا للمواد: 24و25و26و27و28 من قانون الأحوال الشخصية والتي بينت أقسام المحرمات، وهي:

القسم الأول

المرأة التي يحرم عليها التأبيد أن يتزوجها الرجل بسبب القرابة النسبية:

1

أ. أصله وإن علا (كأمه وأم أمه وأم أبيه).

ب. فرعه وإن نزل (كابنته وابنة ابنته وابنة ابنه وهكذا)

ت. فروع أحد الأبويين أو كليهما وإن نزلوا (كالأخوات الشقيقات أو أخوات الأب أو أخوات الأم وبناتهن وبنات بناتهن وبناة الإخوة الأشقاء أو أخوات الأم)

ث. الطبقة الأولى من فروع أجداده أو جداته (كالخالة والعمة وعمة أبيه وعمة أمه وخالة أبيه وخالة أمه وهكذا).

القسم الثاني

2

المرأة التي يحرم على التأبيد أن يتزوجها الرجل بسبب المصاهرة:

أ. زوجة أحد أصوله وإن علوا (كزوجة أبيه، وزوجة جده).
ب. زوجة أحد فروعه وإن نزلوا (كزوجة ابنه، وزوجة ابن ابنه، وزوجة ابن بنته)
ت. أصول زوجته وان علون (كأم زوجته وجدتها)
ث. فروع زوجته التي دخل بها وإن نزلن (كبنت زوجته، وبنت بنت زوجته، وبنت ابن زوجته)
ج. ويلحق بذلك في الحكم وطء المرأة غير الزوجة، يوجب حرمة المصاهرة دون دواعي الوطء (كالزنا بالمرأة، فإنه يحرم عليه بنتها وبنت بنتها وجدتها وهكذا)

القسم الثالث

3

المرأة التي يحرم على التأبيد أن يتزوجها الرجل بسبب الرضاع:

أ. يحرم على التأبيد بسبب الرضاع ما يحرم من النسب.
ب. الرضاع المحرم هو ما كان في العامين الأولين، وأن يبلغ خمس رضعات متفرقات يترك الرضيع الرضاعة في كل منها من تلقاء نفسه دون أن يعود إليها، قل مقدارها أو كثر.

القسم الرابع

الزواج الباطل والزواج الفاسد

4

يكون الزواج باطلاً في الحالات التالية:-

أ. زواج المسلم بامرأة غير كتابية.

ب. زواج المسلمة بغير المسلم.

ت. زواج المرتد عن الإسلام أو المرتدة ولو كان الطرف الآخر غير مسلم.

ويكون الزواج فاسداً في الحالات التالية:-

أ. زوجة الغير أو معتدته.

ب. الجمع ولو في العدة من طلاق رجعي بين امرأتين لو فرضت أي منهما ذكرا لحرم عليه التزوج بالأخرى (كالجمع بين امرأة وخالتها، أو عمتها، أو شقيقتها، أو زوجة أبيها).

ت. الجمع بين أكثر من أربع زوجات أو معتدات من طلاق رجعي.

ث. تزوج الرجل امرأة طلقت منه طلاقا بائنا بينونة كبرى إلا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر دخل بها دخولا حقيقيا في زواج صحيح.

ج. الزواج ممن لاعنها إلا إذا أكذب نفسه وتحقق القاضي من ذلك.

ح. الزواج بلا شهود، الزواج بالاكراه، الزواج المؤقت، زواج المعتة،

خ. اذا كان احد الطرفين او كلاهما دون السن القانوني (ثمانية عشر سنة شمسية)

7

أما الإجراءات التفصيلية لإجراء العقد، فهي على النحو الآتي:

أولاً: تقديم استدعاء من الخاطبين يشتمل على اسم الخاطب والمخطوبة كاملاً، والرقم الوطني، والجنسية وتاريخ الميلاد، والمهنة والحالة الاجتماعية لكل واحد منهما، والولي الشرعي للمخطوبة حال اشتراطه، وعلى كل سفارة تصميم طلب إلكتروني خاص بالبيانات المذكورة ويرفق بالطلب الوثائق الآتية:

أ. إثبات الشخصية للخاطب والمخطوبة والولي.

ب. الهوية أو جواز السفر أو ما يثبت الحالة الاجتماعية للفلسطينيين.

ت. إثبات الحالة الاجتماعية لغير الفلسطينيين من بلدانهم مصدقة حسب الأصول (شهادة عزوبية أو خلو موانع).
ث. شهادة وفاة الزوج إذا كانت المخطوبة أرملة، شهادة وفاة الزوجة إذا كان الخاطب أرملاً، أو حجة خلو موانع صادرة من جهة مختصة.
ج. وثيقة الطلاق إن كان هناك طلاق لأي من طرفي العقد، وما يتعلق بها من مشروحات تتضمن عدم حصول الرجعة خلال العدة إذا كان الطلاق رجعياً، أو شهادة خلو موانع كما سبق.
ح. فحص طبي ما قبل الزواج (الثلاسيميا ونقص المناعة الإيدز).
خ. إبراز ما يثبت اعتناق الخاطب الدين الإسلامي الحنيف، وإبراز ما يثبت أن المخطوبة مسلمة أو كتابية.

ثانياً: بعد التحقق من خلو الطرفين من الموانع الشرعية والقانونية يتم متابعة الإجراءات على الوجه الآتي:

أ. إعداد تقرير الخاطبين لعقد زواجهما ويشتمل على ما تم تسجيله من معلومات في الاستدعاء أو الطلب المقدم وهذا التقرير ملزم للخاطبين بعد ذلك.
ويشترط عند تسجيل هذا التقرير:

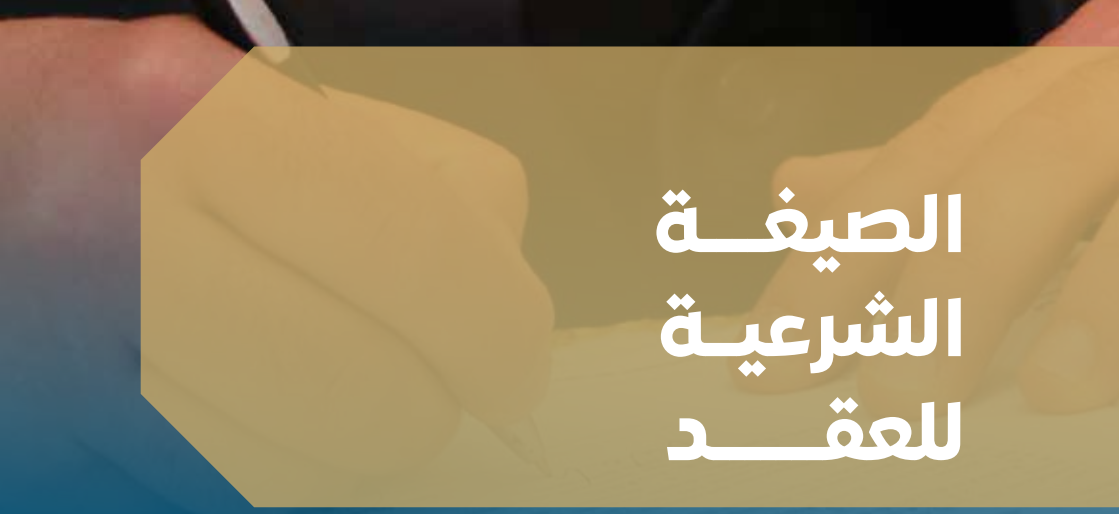
1. حضور الخاطب أو وكيله والمخطوبة أو وكيلها.
2. حضور الولي إذا كانت البنت بكراً، ولا يشترط حضور الولي إذا كانت المخطوبة ثيباً عاقلة وأتمت الثامنة عشرة سنة شمسية من عمرها؛ والأحوط أن يكون وليها أو وكيلها حاضراً.
3. حضور الشهود:
يجب حضور شاهدين؛ رجلين أو رجل وامرأتين من المسلمين (إذا كان الزوجان مسلمين)، عاقلين سامعين الإيجاب والقبول فاهمين المقصود بهما. وتجوز شهادة أصول كل من الخاطب والمخطوبة وفروع كل منهما على عقد الزواج وكذلك شهادة أهل الكتاب على عقد زواج المسلم من الكتابية وفق المادة 16 من قانون الأحوال الشخصية.
4. يتم تسجيل المهر الذي تم الاتفاق عليه في هذا التقرير ويكون ملزماً للأطراف ويسجل في العقد المهر المقبوض والمعجّل والمؤجل والتوابع إن وجدت.
5. يتم تسجيل الشروط النافعة – إن وجدت – التي يتفق عليها العاقدان؛ ولم تكن منافية لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيها بما هو محرم شرعاً بموجب المادة 19 من قانون الأحوال الشخصية.
6. توقيع التقرير من قبل الخاطبين أو من يمثلهما والولي والشهود ومن سيقوم بتوثيق العقد.

ب. استيفاء الرسم القانوني وفق القرار بقانون رقم 7 لسنة 2023م بشأن تعديل قانون الرسوم القنصلية رقم 1 لسنة 2001م.

ت. سماع الإيجاب والقبول (وفق الصيغة الشرعية للعقد) والمباشرة بتوثيق العقد من قبل الذي أجرى العقد بموجب القانون، بحضور الخاطبين أو من يمثلهما قانوناً والولي والشهود بعد التحقق من شخصية كل منهم بالوثائق الرسمية، والتحقق من أهلية الخاطبين ورضاهما وتوافر شروط العقد، وعدم وجود مانع شرعي أو قانوني يمنع من إجراء العقد والرضا يكون وفق حديث الرسول: (لا تنكح الأيم -المرأة التي سبق لها الزواج- حتى تستأمر ولا تنكح البكر -التي لم يسبق لها الزواج- حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: أن تسكت).

ث. تعبئة قسائم العقد الثلاث على السجل الخاص بالعقود المصروف من قبل ديوان قاضي القضاة وفق الصيغة التي جرى عليها العقد، وتوقيعها من قبل العاقدين والولي والشهود ومن قام بإجراء العقد، وختمها والتأشير على ظهرها برقم الوصل المالي، وإرسال النسختين المتحركتين من خلال وزارة الخارجية والمغتربين لديوان قاضي القضاة في رام الله للتدقيق والتصديق والأرشفة وإعادته لتصديقه من قسم التصديقات بوزارة الخاجية وإعادته للسفارة لتسليم كل من الزوجين نسخته حسب الأصول.





الصيغة الشرعية للعقد

يتم إجراء العقد بإيجاب من أحد الخاطبين أو وكيله، وقبول من الآخر أو وكيله في مجلس العقد بحضور الولي أو وكيله وفقاً للمادة (14) من قانون الأحوال الشخصية، ويشترط أن تكون وكالة خاصة بالزواج منظمة مصدقة حسب الأصول إذا كان الموكل غائباً عن مجلس العقد، والزوجة الحاضرة تباشر العقد بنفسها ولها أن توكل من تشاء في مجلس العقد لإجراء العقد نيابة عنها دون الحاجة إلى سند رسمي على أن يثبت ذلك في محضر وقسائم العقد.

وبإتمام الإيجاب والقبول (الصيغة الشرعية للعقد) يكون العقد صحيحاً قد تم وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والقانون وتترتب عليه آثاره ولزم للزوجة على الزوج المهر والنفقة ويثبت بينهما حق التوارث بموجب المادتين 32و35 من قانون الأحوال الشخصية.

صور الإيجاب والقبول:

وتتعدد صور الإيجاب والقبول وفقا لحضور الطرفين أصالة أو وكالة وفقا لما يأتي:

صور الإيجاب والقبـــــول

تتعدد صور الإيجاب والقبول وفقاً
لحضور الطرفين أصالة أو وكالة وفقا لما يأتي:

1- إذا كان طرفا العقد الزوج والزوجة:

لفظ الزوجة: زوجتك نفسي على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى المهر المسمى (وتذكره معجله ومؤجله وتوابعه إن وجدت) وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط –. وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

لفظ الزوج: وأنا قبلت زواجك لنفسي على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى المهر المسمى بيننا وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط –، وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك وأعاهد الله أن أعاشرك بالمعروف وأن أعاملك معاملة حسنة.

2- إذا كان طرفا العقد الزوج ووكيل الزوجة:

لفظ وكيل الزوجة: زوجتك موكلتي فلانة بنت فلان على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى المهر المسمى بيننا (ويذكره معجله ومؤجله وتوابعه إن وجدت) وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط – وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

لفظ الزوج: وأنا قبلت زواج موكلتك فلانة بنت فلان بن فلان لنفسي على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى المهر المسمى بيننا، والشرط المتفق عليه – حال وجود شرط - وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك وأعاهد الله أن أعاشرها بالمعروف وأن أعاملها معاملة حسنة.

3- إذا كان طرفا العقد وكيل الزوج والزوجة:

لفظ الزوجة: زوجت نفسي لموكلك فلان بن فلان بن فلان على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى المهر المسمى بيننا (وتذكره معجله ومؤجله وتوابعه إن وجدت) وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط – وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

لفظ وكيل الزوج: وأنا قبلت زواجك لموكلي فلان بن فلان بن فلان على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى المهر المسمى والشرط المتفق عليه – حال وجود شرط - وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

4- إذا كان طرفا العقد وكيل الزوج ووكيل الزوجة:

لفظ وكيل الزوجة: زوجت موكلتي فلانة بنت فلان بن فلان لموكلك فلان بن فلان على كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى المهر المسمى بيننا (ويذكره معجله ومؤجله وتوابعه إن وجدت) وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط – وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

لفظ وكيل الزوج: وأنا قبلت زواج موكلتك فلانة بنت فلان بنت فلان لموكلي فلان بن فلان ابن فلان على كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وعلى المهر المسمى، وعلى الشرط المتفق عليه – حال وجود شرط - وأشهد الله ثم الحاضرين على ذلك.

إذا صدر الإيجاب من أحد الطرفين، وصدر القبول في نفس المجلس، فإن العقد قد تم بهذه الصورة وأصبح الخاطبان زوجيْن شرعيين.

(ويفضل أن يتم أخذ توقيعات جميع أطراف العقد على استدعاء عقد الزواج والقسائم الثلاث على السجل قبل إجراء الصيغة الشرعية).

المـــرفقات

01
استـــدعاء طلـب إجـراء عقـــد الـزواج وتوثيقـه (يتـم ذلـك إلكترونيـــاً ورابـط QR).

02
تقريـر الخاطبيـن لعقـد زواجهمـا.

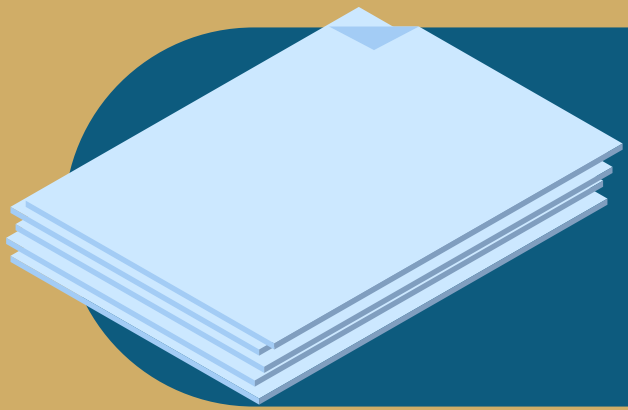
03
الفحـــص الطبـــي قبـل الـزواج مـن مختبـر رسـمي.

04
الـــوكالات إن وجـــدت مصدقـة حسـب الأصـول.

05
الحجـج الشـرعية إن وجـدت مصدقـة حسـب الأصـول.

06
وثائـــق إثبـات الشـخصية (هويـة، جـواز السـفر).

07
موافقـــة قاضـــي القضـــاة أو المحكمـة المختصـة وفـق القانـون.



بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة سفير دولة فلسطين المحترم

أ. استدعاء طلب عقد زواج

اسم الخاطب	الأب	الجد	العائلة	اسم المخطوبة	الأب	الجد	العائلة

	الخاطب	المخطوبة
مكان وتاريخ الولادة		
مكان الإقامة		
الجنسية		
الديانة		
الحالة الاجتماعية		
المهنة		
مكان ورقم القيد		
رقم الهوية		

نعرض لسعادتكم نحن الخاطبين المذكورين أعلاه، الموقعين أدناه بأننا نرغب في إجراء عقد زواجنا علما بأننا خاليان من كافة الموانع الشرعية والقانونية، وأن الولي الشرعي للمخطوبة والدها موافق على هذا الزواج، وإننا اتفقنا على أن يكون المهر:

المعجل _____

المؤجل _____

توابع المهر المعجل _____

الشروط إن وجدت _____

للتكرم بالموافقة على إجراء عقد زواجنا حسب الأصول

والسلام وعليكم ورحمة الله وبركاته

الخاطب المخطوبة الولي الشرعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

ب. تقرير الخاطبين لعقد زواجهما

في يوم ..... عقدت أنا ..... لدى سفارة دولة فلسطين مجلسا شرعيا في مقر السفارة الكائن في ..... وحضر لدي فيه المكلفان شرعا:

الخاطب.....
اسم الأم.....
مكان الولادة وتاريخها .....
مكان الإقامة .....
الجنسية.....
الديانة.....
الحالة الاجتماعية .....
المهنة.....
رقم الهوية أو وثيقة السفر .....
المستندات .....
والسيد .....

المخطوبة .....
اسم الأم .....
مكان الولادة وتاريخها .....
مكان الإقامة .....
الجنسية .....
الديانة .....
الحالة الاجتماعية .....
رقم الهوية أو وثيقة السفر .....
حضر معهما شاهدا العقد السيد .....

وقرر الخاطبان في هذا المجلس أنهما يرغبان في إجراء عقد زواجهما برضاهما وموافقة الولي الشرعي للمخطوبة ..... على مهر معجل قدره .....
ومهر مؤجل قدره .....
وتوابع مهر معجل .....
كيفية دفع المهر .....
المباشران للعقد .....
شروط أحد الزوجين .....
وقررت المخطوبة توكيل .....

هذا وقد اطلع الشاهدان المذكوران أعلاه على جميع ما ذكر، وشهدا عليه وأقرا بصحته، وأقر الخاطبان أنهما يتحملان كامل المسؤولية الشرعية والقانونية إذا ظهر خلاف ذلك، وبناء على هذا وبعد التحقق من المستندات وانتفاء الموانع، فقد أجريت بتوفيق الله تعالى عقد الزواج بين الخاطبين المذكورين وسجلته بالقسيمة رقم ( ) ووقعت حسب الأصول.

التاريخ / /

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

شاهد	شاهد	الزوج أو وكيله
الزوجة أو وكيلها	الولي الشرعي	المأذون

توقيع العاقد
الخاتم الرسمي



النصوص القانونية المتعلقة بالـزواج فـــــي قانـــــون الأحوال الشخصية الســاري رقم: 61 لسنة: 1976م

المادة 2: [الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما].

المادة 3: [لا ينعقد الزواج بالخطبة ولا بالوعد ولا بقراءة الفاتحة ولا بقبض أي شيء على حساب المهر ولا بقبول الهدية].

المادة 4: [لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة].

المادة 2 من القرار بقانون رقم: (21) لسنة 2019م: [1. يشترط في أهلية الزواج أن يكون طرفا عقد القران عاقلين، وأن يتم كل منهما ثمانية عشر سنة شمسية من عمره. 2. استثناءً مما جاء في الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للمحكمة المختصة في حالات خاصة، وإذ كان في الزواج ضرورة تقتضيها مصلحة الطرفين، أن تأذن بزواج من لم يكمل ثمانية عشر سنة شمسية من عمره، بمصادقة قاضي قضاة فلسطين أو المرجعيات الدينية للطوائف الأخرى. وبذلك يكتسب المتزوج أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة وآثارهما].

المادة 6: [أ- للقاضي عند الطلب حق تزويج البكر التي أتمت الخامسة عشرة من عمرها من الكفوء في حال عضل الولي غير الأب أو الجد من الأولياء بلا سبب مشروع، -بعد الحصول على الاستثناء المطلوب-.

ب- أما إذا كان عضلها من قبل الأب أو الجد فلا ينظر في طلبها إلا إذا كانت أتمت ثمانية عشر عاماً وكان العضل بلا سبب مشروع.

المادة 7: [يمنع إجراء العقد على امرأة لم تكمل ثماني عشرة سنة إذا كان خاطبها يكبرها بأكثر من عشرين عاماً إلا بعد أن يتحقق القاضي رضاءها واختيارها وأن مصلحتها متوفرة في ذلك وبعد الحصول على استثناء الزواج وفق القانون]

المادة 8: [للقاضي أن يأذن بزواج من به جنون أو عته إذا ثبت بتقرير طبي أن في زواجه مصلحة له]

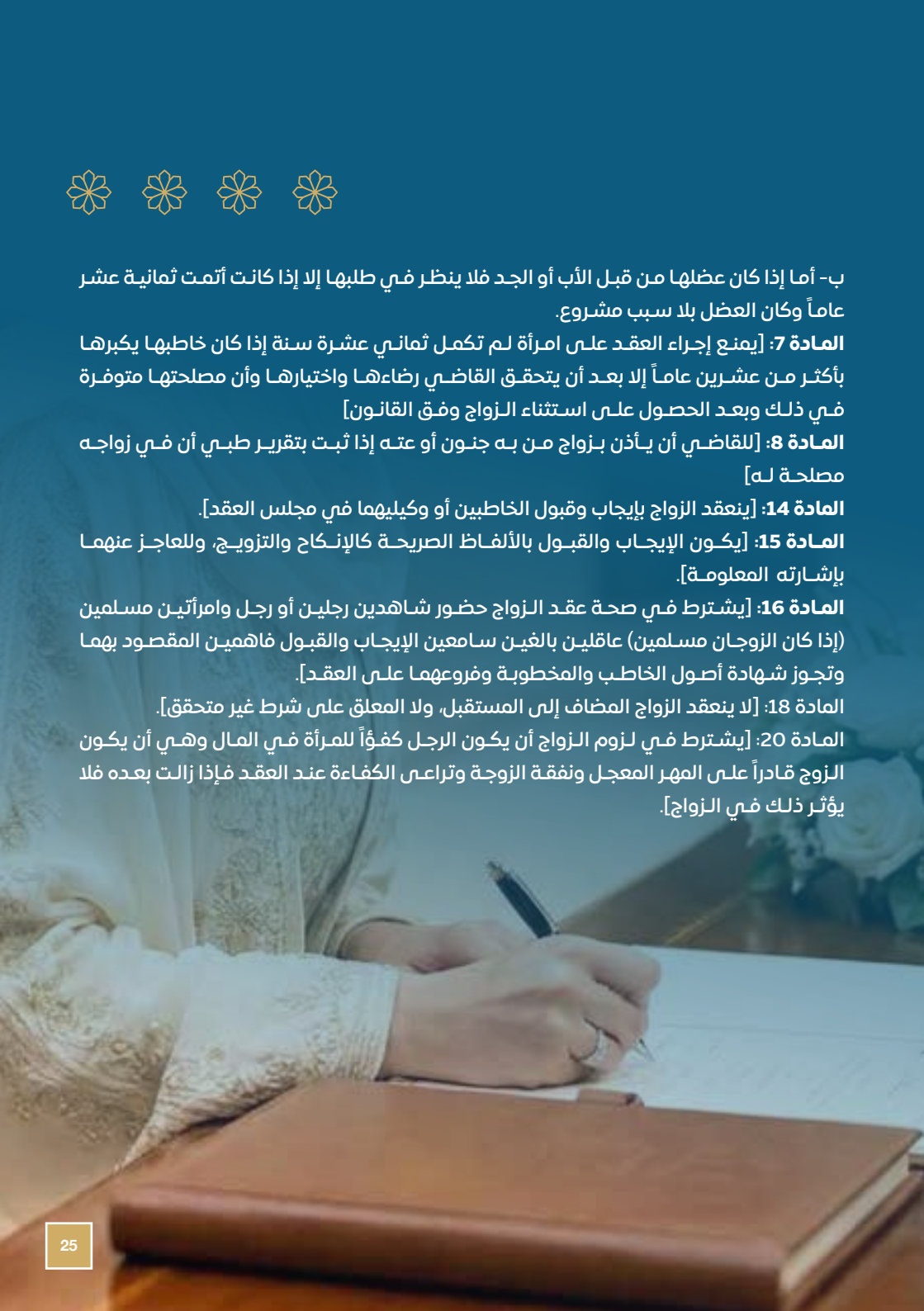
المادة 14: [ينعقد الزواج بإيجاب وقبول الخاطبين أو وكيليهما في مجلس العقد].

المادة 15: [يكون الإيجاب والقبول بالألفاظ الصريحة كالإنكاح والتزويج، وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة].

المادة 16: [يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين مسلمين (إذا كان الزوجان مسلمين) عاقلين بالغين سامعين الإيجاب والقبول فاهمين المقصود بهما وتجوز شهادة أصول الخاطب والمخطوبة وفروعهما على العقد].

المادة 18: [لا ينعقد الزواج المضاف إلى المستقبل، ولا المعلق على شرط غير متحقق].

المادة 20: [يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة في المال وهي أن يكون الزوج قادراً على المهر المعجل ونفقة الزوجة وتراعى الكفاءة عند العقد فإذا زالت بعده فلا يؤثر ذلك في الزواج].



الفصل الثالث:
ولايـــة التزويـــج

المادة 9: الولي في الزواج هو العصبة بنفسه على الترتيب المنصوص عليه في القول الراجح من مذهب أبي حنيفة (الإبن، الأب ثم جد الأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب).

المادة 10: يشترط في الولي أن يكون عاقلاً بالغاً، وأن يكون مسلماً إذا كانت المخطوبة مسلمة.

المادة 11: رضا أحد الأولياء بالخاطب يسقط اعتراض الآخرين إذا كانوا متساوين في الدرجة، ورضا الولي الأبعد عند غياب الولي الأقرب يسقط اعتراض الولي الغائب، ورضا الولي دلالة كرضاه صراحة.

المادة 12: إذا غاب الولي الأقرب وكان في انتظاره تفويت لمصلحة المخطوبة، انتقل حق الولاية إلى من يليه، فإذا تعذر أخذ رأي من يليه في الحال، أو لم يوجد انتقل حق الولاية إلى القاضي.

المادة 13: [لا تشترط موافقة الولي في زواج المرأة الثيب العاقلة المتجاوزة من العمر ثماني عشرة عاما].

الفصل الخامس:
المحرمـــات

المادة 24

يحرم على التأبيد تزوج الرجل بامرأة من ذوات رحم محرم منه وهن أربعة:

01	02	03	04
أمـــــه وجـــداته	بناته وحفيداته وإن نزلن.	أخواتـــه وبنات إخوتـــه وبناتهن وإن نزلن.	عماتـــه وخالاتـــه.

المادة 25

يحرم على التأبيد تزوج الرجل بامرأة بينه وبينها مصاهرة وهي على أربعة أصناف:

أ- زوجات أولاد الرجل وزوجات أحفاده.

ب- أم زوجته وجداتها مطلقاً.

ت- زوجات أبي الرجل وزوجات أجداده.

ث- ربائبه أي بنات زوجته وبنات أولاد زوجته، ويشترط في الصنف الرابع الدخول بالزوجات.

المادة 26: [يحرم على التأبيد من الرضاع ما يحرم من النسب إلا ما استثني مما هو مبين في مذهب الإمام أبي حنيفة].

المادة 27: [يحرم العقد على زوجة آخر أو معتدته].

المادة 28: [يحرم على كل من له أربع زوجات أو معتدات أن يعقد زواجه على امرأة أخرى قبل أن يطلق إحداهن وتنقضي عدتها].

المادة 29: [يحرم على الرجل الذي طلق زوجته التزوج بذات محرم لها ما دامت في العدة].

المادة 30: [يحرم على من طلق زوجته ثلاث مرات متفرقات في ثلاثة مجالس أن يتزوج بها إلا إذا انقضت عدتها من زوج آخر دخل بها].

المادة 31: [يحرم الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع، بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكراً لم يجز نكاحها من الأخرى].

المادة 32: [يكون عقد الزواج صحيحاً وتترتب عليه آثاره إذا توفرت فيه أركانه وسائر شروطه].

المادة 35: [إذا وقع الزواج صحيحاً لزم به للزوجة على الزوج المهر والنفقة ويثبت بينهما حق التوارث].



الفصـــــل الثالث: توثيق عقود الزواج

نصت المادة 17 من قانون الأحوال الشخصية على:-

أ- يجب على الخاطب مراجعة القاضي أو نائبه لإجراء عقد الزواج.

ب- يجـري عقـد الـزواج مـن مـأذون بموجـب وثيقـة رسـمية، وللقاضـي بحكـم وظيفتـه فـي الحـالات الاسـتثنائية أن يتولـى ذلـك بنفسـه بـإذن مـن قاضـي القضـاة.

ت- وإذا جرى الزواج بدون وثيقة رسمية فيعاقب كل من العاقد والزوجين والشهود بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني وبغرامة على كل منهم لا تزيد عن مائة دينار.

ث- وكل مأذون لا يسجل العقد في الوثيقة الرسمية بعد استيفاء الرسم يعاقب بالعقوبتين المشار إليهما في الفقرة السابقة مع العزل من الوظيفة.

جـ- يعين القاضي الشرعي مأذون عقود الزواج بموافقة قاضي القضاة ولقاضي القضاة إصدار التعليمات التي يراها لتنظيم أعمال المأذونين.

تسجيـــــــل الزواج والطلاق:

ح- يتولى قناصل (دولة فلسطين) المسلمون في الخارج إجراء عقود الزواج وسماع تقرير الطلاق للرعايا الفلسطينيين الموجودين في الخارج وتسجيل هذه الوثائق في سجلاتها الخاصة.

خ- تشمل كلمة القنصل وزراء (دولة فلسطين) المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها أو من يقوم مقامهم.



الفصل الرابع: **الاشتراط في عقد الزواج**

نصت المادة 19 من قانون الأحوال الشخصية: [إذا اشترط في العقد شرط نافع لأحد الطرفين ولم يكن منافياً لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً وسجل في وثيقة العقد وجبت مراعاته وفقاً لما يلي:

أ. إذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطاً تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كأن تشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها أو أن لا يتزوج عليها أو أن يجعل أمرها بيدها تطلق نفسها إذا شاءت أو أن يسكنها في بلد معين كان الشرط صحيحاً وملزماً فإن لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية.

ب. إذا اشترط الزوج على زوجته شرطاً تتحقق له به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير كأن يشترط عليها أن لا تعمل خارج البيت أو أن تسكن معه في البلد الذي يعمل هو فيه كان الشرط صحيحاً وملزماً فإن لم تف به الزوجة فسخ النكاح بطلب من الزوج وأعفي من مهرها المؤجل ومن نفقة عدتها.

ت. أمّا إذا قيد العقد بشرط ينافي مقاصده أو يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً كأن يشترط أحد الزوجين على الآخر أن لا يساكنه أو أن لا يعاشره معاشرة الأزواج أو أن يشرب الخمر أو أن يقاطع أحد والديه كان الشرط باطلاً والعقد صحيحاً.



القوانين والأنظمة الناظمة لإجراء عقود الزواج

- قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976م الساري وتعديلاته.
- قانون حقوق العائلة رقم 303 لسنة 1954.
- قرار بقانون رقم 21 لسنة 2019م معدل للتشريعات الناظمة للأحوال الشخصية بشأن تحديد سن الزواج في دولة فلسطين.
- نظام رسوم المحاكم الشرعية رقم 55 لسنة 1983م يطبق داخل الوطن.
- قرار بقانون رقم 7 لسنة 2023م بشأن تعديل قانون الرسوم القنصلية رقم 1 لسنة 2001م.
- التعليمات والتعميمات والقرارات القضائية ذات العلاقة الصادرة عن ديوان قاضي القضاة.
- جميع القوانين المذكورة منشورة على الموقع الإلكتروني لديوان قاضي القضاة.


عقد زواج



المهر وأنواعه

يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كما يجوز ان يكون المهر مالاً أو ذهباً أو غيره بشرط ان يكون مالاً مقوماً على النحو الآتي:-



- المهر المعجل قد يكون مالاً وقد يكون ذهباً موصوفاً غير مقدر بالمال، وقد يكون مقبوضاً أو غير مقبوض.
- المهر المؤجل قد يكون مالاً وقد يكون ذهباً موصوفاً غير مقدر بالمال، وإن لم يدفع للزوجة فيستحق بأقرب الأجلين الطلاق أو الوفاة.
- توابع المهر المعجل: قد يكون مالاً أو أثاث بيت معروف الأوصاف، أو ذهباً موصوفاً غير مقدر بالمال.

الرسوم المقررة

تستوفى رسوم عقد الزواج بموجب قانون الرسوم القنصلية المعدل المذكور، تورَّد حسب الأصول.

هل يتطلب العقد حجة عزوبة للخاطبين؟

تلزم حجة العزوبة إذا كان أحد طرفي العقد غير فلسطيني أو كان أحدهما يعيش خارج البلاد للتأكد من أنه خالٍ من الموانع الشرعية والقانونية.

عدة المطلقة قبل الدخول وبعده

المطلقة قبل الدخول أو الخلوة الشرعية الصحيحة ليس عليها عدة شرعية مطلقاً، أما المطلقة بعد الدخول أو الخلوة الشرعية الصحيحة، فعدتها ثلاث حيضات إن كانت ممن تحيض بما لا يقل عن تسعين يوماً، أما إن كانت بلغت سن اليأس (انقطاع الحيض)، فعدتها ثلاثة أشهر، أما الحامل، فعدتها وضع الحمل، ويتم التأكد من كل ذلك من حجة الطلاق.

تصديق الأوراق

يلزم تصديق جميع الأوراق المبرزة كالوكالة وحجج العزوبة وخلو الموانع والطلاق من الجهات المختصة حسب الأصول.





الفـــرق بين الطلاق الرجعـي والـطـــــــلاق البائـــــــن (بينونة صغرى، بينونة كبـرى)

الطلاق: هو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص.

الطلاق الرجعي

هو رفع قيد النكاح في المآل، فيملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة، فمن طلق زوجته رجعياً، فلا يرتفع الزواج في الحال بل بعد انقضاء العدة، ولذا يجوز للزوج أن يراجعها ما دامت في العدة كما بيّنا دون عقد ومهر جديدين رضيت أم لم ترضَ، فإذا انقضت عدتها دون رجعة ينقلب الطلاق الرجعي إلى بائن بينونة صغرى.

الطلاق البائن بينونة صغرى

هو رفع قيد النكاح في الحال، كالطلاق قبل الدخول أو الطلاق على مال، والطلاق الرجعي إذا آل إلى بائن حال انقضاء العدة دون إرجاع المطلقة، فإذا أراد الزوج إرجاع زوجته إلى عصمته وعقد نكاحه، فلا بد من أن يعقد عليها عقداً جديداً ويجعل لها مهراً جديداً ولا بد من رضاها.

الطلاق البائن بينونة كبرى

هو أن يطلق الزوج زوجته الطلقة الثالثة، وفي هذه الحالة لا يحق له إرجاعها إلا بعد أن تنكح زوجا غيره ويدخل بها، ثم يطلقها أو يموت عنها، وتنقضي عدتها منه.

قد يكون الطلاق بحجة أو بحكم قطعي وفي الحالتين يجب أن يكون مصدقاً حسب الأصول.

ترتيب الولاية:

نصت المادة (9) من قانون الأحوال الشخصية على:

[الولي في الزواج هو العصبة بنفسه على الترتيب المنصوص عليه في القول الراجح من مذهب أبي حنيفة]

فهي تثبت للأقارب العصبات، الأقرب فالأقرب، البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة، ثم العمومة **[الإبن، ثم الأب، ثم جد الأب، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم العم...]**.

يصح تزويج الثيب المتجاوزة للثامنة عشرة نفسها، دون ولي:

نصت المادة (13) من قانون الأحوال الشخصية المنوه به على: [لا تشترط موافقة الولي في زواج المرأة الثيب العاقلة المتجاوزة من العمر ثمانية عشر عاما]، وحضور وليها أفضل حتى لا تغبن في زواجها؛ أما الثيب دون الثامنة عشرة فيلزم موافقة الولي وموافقة قاضي القضاة بموجب القانون.





إذا كان أحد طرفي العقد غير فلسطيني

يتطلب الأمر إبراز بعض الوثائق اللازمة وفق ما تم بيانه سابقا مثل حجة خلو الموانع الشرعية والقانونية، حجة العزوبة.



زواج المجنون والمعتوه

جائز بموجب المادة 8 من قانون الأحوال الشخصية إذا ثبت بتقرير طبي أن في زواجه مصلحة له.



من المعلوم أن المسلم يجوز له أن يتزوج من المسلمة والكتابية على حدٍّ سواء...

إلا أن المسلمة لا يجوز لها أن تتزوج إلا من المسلم؛ لذلك يقتضي التحقق من ديانة من يريد الزواج من المسلمة لما يترتب عليه من البطلان.

حجة عزوبة

أنـا الموقـع ادنـاه..... هوية/جواز.....رقـم ( ) أقـر وأنـا فـي الحالـة المعتبرة منـي شرعاً إننـي مـن .....وسـكان..... ومواليـد..../..../..... وإننـي عـزب وخـال عـن الزوجـات والمعتـدات مـن طلاق رجعـي ولـم يسـبق لـي الـزواج وإننـي أرغـب بالـزواج مـن ..... أطلـب تسـجيل حجـة عزوبـة بذلـك للاعتمـاد عليهـا والعمـل بموجبهـا حسـب الأصـول.

تحريراً في _____.

المقررة..... التوقيع.....

حضـر لـدي أنـا..... مسـؤول الشـؤون القنصليـة..... فـي دولـة ..... وذلـك بتاريـخ .....، وقـد ثبـت شـخصه بموجـب جـواز سـفر..... المبيـن أعلاه وبصفتـه الشـخصية وبنـاء علـى طلبـه وبصفتـه المذكـورة أعلاه وبكامـل أهليتـه القانونيـة قمـت بالتصديـق علـى صحـة توقيعـه علـى هـذا السـند بعـد ان اقـر بمضمونـه، ووقـع عليـه دون تحمـل القنصليـة أدنـى مسـؤولية.

الأصل/ مسؤول الشؤون القنصلية

حجة عزوبة

أنا الموقع أدناه.....هوية/جواز..... رقم ( ) أقر وأنا في الحالة المعتبرة شرعاً إنني من .....وسكان..... مواليد...../...../..... وإنني بنت بكر عزباء وخالية من الأزواج ولم أخطب ولم أتزوج من أحد ولست مطلقة أو معتدة لأحد وإنني أرغب الزواج من ..... أطلب تسجيل حجة عزوبة بذلك للاعتماد عليها والعمل بموجبها حسب الأصول.

تحريراً في

المقررة..... التوقيع.....

حضر لدي أنا..... مسؤول الشؤون القنصلية..... في دولة..... وذلك بتاريخ..... المستدعية شخصياً وبناء على طلبها وهي بكامل أهليتها القانونية وبعد القسم قمت بالتصديق على صحة توقيعها على هذا السند بعد أن اقرت بمضمونه، ووقعت عليه دون تحمل القنصلية أدنى مسؤولية.

الأصل/ مسؤول الشؤون القنصلية

حجة خلو موانع لمطلقة بعد الدخول

أنا الموقع أدناه .....هوية/ جواز رقم ( ) من مواليد .....، أقر وأنا في الحالة المعتبرة شرعاً إنني كنت زوجة ومدخولة بصحيح العقد الشرعي من ..... بموجب عقد الزواج الصادر عن محكمة ..... بتاريخ ..... رقم .....، وقد طلقني طلقة ..... بموجب حجة .... صادرة عن .... بتاريخ ..... رقم .... وانه لم يرجعني الى عصمته وعقد نكاحه خلال عدتي الشرعية، وقد انتهت عدتي الشرعية منه بمرور ثلاث حيضات لثلاث أشهر كوامل، وإنني لم اتزوج بعده وخالية عن كافة الموانع الشرعية والقانونية، اطلب تسجيل حجة بذلك للاعتماد عليها والعمل بموجبها حسب الأصول.

تحريراً في

المقررة..... التوقيع.....

حضر لدي أنا .....مسؤول الشؤون القنصلية .....في دولة ..... بتاريخ ..... المستدعية شخصياً وبناء على طلبها وهي بكامل أهليتها القانونية وبعد القسم قمت بالتصديق على صحة توقيعها على هذا السند بعد أن اقرت بمضمونه، ووقعت عليه دون تحمل القنصلية أدنى مسؤولية.

الأصل/ مسؤول الشؤون القنصلية

حجة خلو موانع قبل الدخول

أنا الموقع أدناه .....هوية/ جواز رقم ( ) من مواليد .....، أقر وأنا في الحالة المعتبرة شرعاً إنني كنت زوجة من غير الدخول أو الخلوة بصحيح العقد الشرعي من..... بموجب عقد الزواج الصادر عن محكمة ..... بتاريخ ..... رقم .....، وقد طلقني طلقة بائنة ..... بموجب حجة .... صادرة عن .... بتاريخ ..... رقم .... وانه لم يرجعني الى عصمته وعقد نكاحه خلال عدتي الشرعية، وإنني لم اتزوج بعده وخالية عن كافة الموانع الشرعية والقانونية، اطلب تسجيل حجة بذلك للاعتماد عليها والعمل بموجبها حسب الأصول.

تحريراً في

المقررة..... التوقيع.....

حضر لدي أنا .....مسؤول الشؤون القنصلية .....في دولة ..... بتاريخ ..... المستدعية شخصياً وبناء على طلبها وهي بكامل أهليتها القانونية وبعد القسم قمت بالتصديق على صحة توقيعها على هذا السند بعد أن اقرت بمضمونه، ووقعت عليه دون تحمل القنصلية أدنى مسؤولية.

الأصل/ مسؤول الشؤون القنصلية

حجة نقل ولاية

أنا الموقع أدناه .....هوية/ جواز..... رقم ( ) من مواليد .....، أقر وأنا في الحالة المعتبرة شرعاً أنني بنت بكر عزباء بالغة بالسن والحيض وقد تقدم لخطبتي الشاب الكفء.....من سكان .....، وان ولي الشرعي والدي موجود في .....ولا يستطيع الحضور، وان جدي لأب متوفى ولا يوجد لي اشقاء، وأن أقرب عاصب لي هو .....، وان مصلحتي متحققة بهذا الزواج، أطلب الاذن لي بالزواج بولاية .....، أطلب تسجيل حجة بذلك للاعتماد عليها والعمل بموجبها حسب الاصول.

تحريراً في

المقررة..... التوقيع.....

حضر لدي أنا .....مسؤول الشؤون القنصلية .....في دولة ..... بتاريخ ..... المستدعي بصفته الشخصية وبناء على طلبه وبصفته المذكورة أعلاه وبكامل أهليته القانونية وبعد القسم قمت بالتصديق على صحة توقيعه على هذا السند بعد ان اقر بمضمونه، ووقع عليه دون تحمل القنصلية أدنى مسؤولية.

الأصل مسؤول الشؤون القنصلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

«ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها
وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون»

صدق الله العظيم

وثيقـــة عـــــ

بيانات عقد الزواج

بيانات الزوجين والأهلية وشروط العقد

1 بيانات الزوجين

الزوج

الاسم الأول	الأب	الجد	العائلة	البلد

الحالة الاجتماعية		المهنة	

الزوجة (بكر / ثيب)

الاسم الأول	الأب	الجد	العائلة	البلد

الحالة الاجتماعية		المهنة	

2 مستندات تحقق السن وعدم الموانع

4 كيفية دفع المهر

5 المباشران للعقد

6 الشروط الخاصة لأحد الزوجين

7 شهود العقد والوكالة والتعريف

تُملأ البيانات بخط واضح أو رقميًا

أنا..... قنصل دولة فلسطين في..... قد أجريت هذا العقد على الوجه المفصل أعلاه بعد التحقق من إستكمال الشروط وعدم الموانع الشرعية والقانونية

شاهد ومعرف　　شاهد ومعرف　　الزوج أو وكيله　　الزوجة أو وكيلها

ديوان قاضي القضاة
وزارة الخارجية والمغتربين
سفارة دولة فلسطين
في.....

دولة فلسطين

رقـم العقـد:.....
تاريـخ العقـد:.....
الموافـق:.....

ـــــقد زواج

رقم المرجع / العقد

الجنسية | مكان وتاريخ الولادة | مكان الإقامة | الديانة

رقم الهوية / جواز السفر

الجنسية | مكان وتاريخ الولادة | مكان الإقامة | الديانة

رقم الهوية / جواز السفر

3
المعجل
المؤجل
توابع المهر المعجل

8 الكفالة على الشروط

9 موافقة الولي

10 صيغة العقد

الولي الشرعي | توقيع العاقد | تصديق ديوان قاضي القضاه









Marriage Certificate

Reference / contract no.

Nationality | Birth place & date | Residence | Religion

Other details

Nationality | Birth place & date | Residence | Religion

Other details

3 Dowry and payment terms

Dowry and its type / down payment

Deferred payment

Additions

8 Guarantor of the conditions

9 Approval of the guardian

10 Contract formula

Bride / Representative b

Legal Guardian

Judicial Attestation/ endorsement:

Office of the Chief Justice
Ministry of Foreign Affairs and Expatriates
Embassy of the State of Palestine
in .....



State of Palestine

Contract No.: .....

Contract Date: .....

Corresponding to: .....

MARRIAGE CONTRACT INFORMATION

Parties, eligibility and contract terms

1 PARTIES TO THE CONTRACT

HUSBAND

First name _____ Father _____ Grandfather _____ Family name _____ Country _____

Social status _____ Occupation _____

WIFE (VIRGIN / WIDOW)

First name _____ Father _____ Grandfather _____ Family name _____ Country _____

Social status _____ Occupation _____

2 Age proof documents and absence of impediments to marriage

4 Method of payment

5 Contract initiators

6 Spousal conditions

7 Witnesses and legally competent identifiers

Complete the relevant fields in clear handwriting or digitally.

I, ..., Consul of the State of Palestine in ....., having ascertained that the conditions have been fully met and that eligibility is established, have executed this contract in the manner detailed above.

Witness Witness Groom / Representative

Consul's Signature:

Transfer of Guardianship Certificate

I, the undersigned, ..., holder of [ID / Passport] No. ( ), born in ....., do hereby declare, in full legal competence, that I am an adult, never-married woman who has reached the age of puberty by age and menstruation, and that a suitable prospective husband, ..., residing in ....., has sought my hand in marriage. My legal guardian, my father, is currently present in ..... and is unable to attend. My paternal grandfather is deceased and I have no brothers. My nearest agnate male relative is ..... It is in my best interest that this marriage proceeds. I hereby request authorization to contract this marriage under the guardianship of .... and apply for a Transfer of Guardianship Certificate to be relied upon and acted upon in accordance with the applicable procedures.

Executed on: .....

Original Copy Official in Charge of Consular Affairs

State of Palestine

In the Name of God the Merciful Contract no:

Supreme Judge Department Dated:

The embassy of Palestine in ----------

Corresponding to: --------

And one of His signs is that He created for you spouses from among yourselves so that you may find comfort in them. And He has placed between you compassion and mercy. Surely there are signs for people who reflect. Al Rum 21.

Impediment Clearance Certificate (Previously Married Man)

I, the undersigned, ..., holder of [ID / Passport] No. ( ), do hereby declare, in full legal competence, that I am originally from ..... and reside in ....., born on ...../...../....., that I am currently married under a valid Sharia contract to ....., pursuant to marriage contract No. ..... dated ....., that I have no other wives under my marriage bond, and that I wish to marry ..... No Sharia or legal impediment exists to bar this marriage. I hereby apply for an Impediment Clearance Certificate to be relied upon and acted upon in accordance with the applicable procedures.

Executed on: ..... Corresponding to: .....

Signature.....

I, ..., Consular Affairs Officer at the Consulate/Embassy of ..... in the State of ....., certify that on ....., the applicant appeared before me in person and of his own free will, with full legal competence.

After being duly sworn, the applicant acknowledged the contents of this document and signed it in my presence, whereupon I certified the authenticity of his/her signature.

The Consulate/Embassy bears no liability for the contents of this document.

Original Copy

Official in Charge of Consular Affairs

Impediment Clearance Certificate (Divorced Woman)

I, the undersigned, ..., holder of [ID / Passport] No. ( ), born on ....., do hereby declare, in full legal and Sharia competence, that I was previously married under a duly concluded Sharia contract to ....., pursuant to a marriage contract issued by the Court of ..... dated ....., No. ..... I was then divorced by a ..... (no of times of pronouncement of divorce) pursuant to instrument No. ..... issued by ..... on ..... my spouse did not return me to his marriage or has initiated any matrimonial duties or contract during my Idda [legally prescribed waiting period]. My waiting period has now fully elapsed, comprising three complete menstrual cycles over three full months. I have not remarried since the aforementioned divorce, and I am free of all Sharia and legal impediments. I hereby apply for an Impediment Clearance Certificate to be relied upon and acted upon by the applicable procedures.

Executed on: .....

I, _____, Consular Affairs Officer at the Consulate/Embassy of _____ in the State of _____, certify that on _____, the applicant appeared before me in person and of her own free will, with full legal competence.

After being duly sworn, the applicant acknowledged the contents of this document and signed it in my presence, whereupon I certified the authenticity of her signature.

The Consulate/Embassy bears no liability whatsoever for the contents of this document.

Original Copy

Official in Charge of Consular Affairs

Celibacy Certificate (Female)

I, the undersigned, ..., holder of [ID / Passport] No. ( ), do hereby declare, in full legal and Sharia competence, that I am originally from ..... and reside in ....., born on ...../...../....., that I am an unmarried woman who has never been betrothed or married to anyone, that I am not in Idda [waiting period from any previous marriage], and that I wish to marry .... I hereby apply for a Celibacy Certificate to be relied upon and acted upon by the applicable procedures.

Executed on: .....

Official in Charge of Consular Affairs Signature: .....

I, ..., Consular Affairs Officer at the Consulate/Embassy of ..... in the State of ....., certify that on ....., the applicant appeared before me in person and of her own free will, with full legal competence.

After being duly sworn, the applicant acknowledged the contents of this document and signed it in my presence, whereupon I certified the authenticity of her signature.

The Consulate/Embassy bears no liability whatsoever for the contents of this document.

Original Copy Official in Charge of Consular Affairs

Celibacy Certificate (Male)

I, the undersigned, ..., holder of [ID / Passport] No. ( ), do hereby declare, in full legal and Sharia competence, that I am originally from ..... and reside in ....., born on ..../...../....., that I am a never-married man with no wives or women in their waiting period from any revocable divorce, that I have not previously been married, and that I wish to marry ..... I hereby apply for a Celibacy Certificate to be relied upon and acted upon by the applicable procedures.

Executed on: .....

Official in Charge of Consular Affairs Signature: .....

I, ..., Consular Affairs Officer at the Consulate/Embassy of ..... in the State of ....., certify that on ....., the applicant appeared before me in person and of his own free will, with full legal competence.

After being duly sworn, the applicant acknowledged the contents of this document and signed it in my presence, whereupon I certified the authenticity of his signature.

The Consulate/Embassy bears no liability whatsoever for the contents of this document.

Original Copy Official in Charge of Consular Affairs

where one of the parties to the contract is not Palestinian: Certain additional documents must be presented, as noted above — namely, a certificate confirming the absence of legal and religious impediments to marriage, and a certificate of celibacy **status.**

Twelfth: The marriage of a person of unsound mind or one who is mentally disabled is permitted under Article 8 of the Personal Status Law, provided that a medical report is obtained confirming that the marriage is in that person›s best interest.

Fourteenth: It is a well-established principle of Islamic law that a Muslim man may marry either a Muslim woman or a woman from among the People of the Book (Kitabiyyah, i.e., a Christian or Jewish woman), whereas a Muslim woman may marry only a Muslim man. Accordingly, the religion of any man seeking to marry a Muslim woman must be verified prior to the conclusion of the marriage contract, in view of the legal consequences attaching to a marriage subsequently found to be invalid on this ground.

Ninth: order of marital guardianship Article 9 of Personal Status Law No. 61 of 1976 provides: The guardian in marriage is the woman›s male agnatic relatives (‹Osba), in the order established by the prevailing opinion of the Hanafi school. Guardianship shall accordingly pass among the agnatic relatives in descending order of proximity: the son, then the father, then the full brother, then the paternal half-brother, then the paternal uncle, and so forth.



conditions set by the spouses in the marriage contract

The spouses may stipulate any beneficial conditions they wish, provided such conditions do not contravene Islamic law or the purposes of marriage. Article 19, Paragraph 1, provides as follows:

«Where the marriage contract stipulates a condition beneficial to one of the parties, and that condition does not conflict with the purposes of marriage, does not involve anything prohibited under Islamic law, and is recorded in the contract document, it must be observed in accordance with the following:

If the wife stipulates a condition serving her own interest — one not prohibited under Islamic law and not infringing the rights of others, such as a condition that the husband not remove her from her country or not marry another woman — the condition is valid and binding. Should the husband fail to fulfil it, the contract is annulled at the wife›s request, and she remains entitled to claim her other marital rights. ...»

Irrevocable Divorce of the Greater Degree: occurs when the husband pronounces the third divorce against his wife. In this case, he may not take her back unless and until she marries another man, that marriage is consummated, and it then ends — whether through divorce or the husband›s death — and her waiting period from that marriage has expired.

Divorce may take effect either upon a stated ground or pursuant to a definitive judicial ruling; in either case, it must be ratified in accordance with the established procedure.

Ninth: order of marital guardianship Article 9 of Personal Status Law No. 61 of 1976 provides: The guardian in marriage is the woman›s male agnatic relatives (‹Osba), in the order established by the prevailing opinion of the Hanafi school. Guardianship shall accordingly pass among the agnatic relatives in descending order of proximity: the son, then the father, then the full brother, then the paternal half-brother, then the paternal uncle, and so forth.

Irrevocable Divorce of the Lesser Degree: dissolves the marriage bond immediately — as in divorce before consummation, divorce in exchange for financial compensation, or a revocable divorce that becomes irrevocable upon expiry of the ‹iddah' without the wife having been taken back. Should the husband wish to remarry her, he must conclude a new marriage contract, provide a new dowry, and obtain her consent.

Irrevocable Divorce of the Lesser Degree: dissolves the marriage bond immediately — as in divorce before consummation, divorce in exchange for financial compensation, or a revocable divorce that becomes irrevocable upon expiry of the ‹iddah' without the wife having been taken back. Should the husband wish to remarry her, he must conclude a new marriage contract, provide a new dowry, and obtain her consent.

The Distinction Between Revocable Divorce and Irrevocable Divorce (Lesser and Greater)

Divorce is the dissolution of the marital bond, either immediately or prospectively, effected through specific wording.

Revocable Divorce: dissolves the marriage bond only prospectively. The husband may take his divorced wife back without a new marriage contract, provided she remains within her prescribed waiting period ‹iddah. Accordingly, when a husband pronounces a revocable divorce, the marriage is not dissolved at once but only upon expiry of the waiting period ‹iddah; he may take her back at any time before then, without a new contract or dowry, and irrespective of her consent. Should the ‹iddah expire without his taking her back, the revocable divorce becomes an irrevocable divorce of the lesser degree.



Sixth: The Waiting Period (ʿIddah) for a Woman Divorced Before and After Consummation: A woman divorced before consummation of the marriage, or before valid khulwa (lawful seclusion), shall be subject to no waiting period (ʿiddah) whatsoever. A woman divorced after consummation or valid khulwa, however, must observe a waiting period of three menstrual cycles, provided she menstruates at intervals of not less than ninety days; where she has reached menopause, her waiting period shall be three months; and where she is pregnant, her waiting period shall end upon delivery. All the foregoing shall be established by reference to the divorce certificate.

Submitted Documents

Seventh: All submitted documents — including any power of attorney, certificate of single status, certificate of no impediment to marriage, and divorce certificates — must be authenticated by the competent authorities in accordance with the established procedure.

Fourth: Fees for the marriage contract are charged in accordance with the amended Consular Fees Law referred to above and are payable according to the established procedure.

Fifth: Is a Certificate of Single Status Required of the Betrothed?
A certificate of single status is required where either party to the contract is not Palestinian, or where either resides outside the country, to confirm that the party concerned is free of any legal or religious impediment to marriage.





- **Certificate of Celibacy:** required where the applicant wishes to marry a non-Palestinian and is unmarried and free of any legal or religious impediment to marriage.
- A certified certificate of the guardian›s consent must be presented where the bride›s guardian is not in attendance.
- **Certificate of No Impediment to Marriage:** required where the applicant wishes to marry a non-Palestinian and has been previously married.

The groom replies immediately:

«I accept the marriage of your ward/daughter, [Name] (an unmarried woman of legal age, or a previously married woman), to myself, for the dowry agreed between us, in accordance with the Book of God and the Sunnah of His Messenger Muhammad, peace be upon him. I call upon God and those present to bear witness, and I pledge before God to treat her kindly and to live with her as is fitting.»

- The immediate dowry (al-mahr al-mu›ajjal) may consist either of a sum of money or of gold specified in kind rather than valued in monetary terms; it may already have been received by the wife or may remain outstanding.
- The deferred dowry (al-mahr al-mu›akhkhar) may likewise consist of a sum of money or of gold specified in kind. Even where it has not yet been paid to the wife, it shall fall due upon the occurrence of whichever event comes first: divorce or death.
- The appurtenances to the immediate dowry (tawabi› al-mahr al-mu›ajjal) may consist of a sum of money, household furnishings of specified description, or gold specified in kind rather than valued in monetary terms.



Second: Processing the Marriage Contract and Its Supporting Documents

- Submit an application stating the full names of both parties to the marriage contract, their places of residence, and their places and dates of birth, in order to verify that each has reached the legal marriage age of eighteen solar years; where either party is under this age, an exception must be obtained from the Chief Justice.

- Attach a copy of the birth certificate, passport, or national identity card.
- Submit proof of each party›s educational qualifications.
- Attach the results of the premarital medical examination (thalassemia and HIV screening) for both parties.
- Have all submitted documents — including any power of attorney, certificate of single status, certificate of no impediment to marriage, and divorce decree — authenticated by the competent authorities (the court that issued the document, the Office of the Chief Justice, or the Ministry of Foreign Affairs), since these documents are to be used abroad.
- Where either party has been previously divorced, the divorce decree must be presented to establish the date and type of divorce and to confirm that the waiting period (‹iddah) has elapsed.


عقد زواج



Marriage Registration Procedures and Applicable Fees at the Embassies and Consulates of the State of Palestine

First: Governing Legislation

- Personal Status Law No. 61 of 1976, as currently in force, and its amendments.
- Decree-Law No. 21 of 2019 Amending the Personal Status Legislation Concerning the Minimum Age of Marriage in the State of Palestine.
- Regulation No. 55 of 1983 on Sharia Court Fees, applicable throughout the State of Palestine.
- Decree-Law No. 7 of 2023 Amending the Consular Fees Law No. 1 of 2001.

The afore-mentioned legislation is published on the website of the Supreme Judge Department.



Conditions of the Husband and Wife

Article (19): In the event a condition that it is beneficial to one of the parties, does not contradict the goals of the marriage, does not prescribe a commitment to a legally prohibited act, and is registered on contract document, it must be observed in accordance with the following:

1. In the event the wife stipulates on her husband a condition, with which an interest that is not legally prohibited nor does it encroach on the right of a third party is realised for her, such that she stipulates that he does not take her out of her country, take a woman as another wife, make her bond in her hand so that she can divorce herself if she thus desires or to accommodate her in a certain country, the condition shall be valid and binding. Should the husband not satisfy it, the contract shall be dissolved upon the request of the wife, and she shall claim all her matrimonial rights from him.
2. In case the husband stipulates on his wife a condition, with which an interest that is not legally prohibited is realised for him nor does it encroach on the right of a third party, such that he stipulates that she does not work outside the house or that she lives in the country where he works, the condition shall be valid and binding. Should the wife not meet it, the contract shall be dissolved upon the request of the husband, and he shall be exempted from her deferred dowry and from the alimony of her Iddah [A woman›s legally prescribed waiting period after divorce from (or death of) the husband].
3. By contrast, in the event the contrast is stipulated to a condition that contradicts its goals or prescribes a commitment to what is legally prohibited, such that one of the spouses stipulates that the other shall not reside with him or her, shall not have social intercourse with him or her, drink wine or dissociate from one of his or her parents, the condition shall be null and the contract valid.

Obligation of the Registration of the Contract



Article (17)

a) The fiance must report to the judge or his deputy in order to conclude the contract.

b) The contract of marriage shall be concluded by the registrar authorised by the judge to perform marriages in accordance with an official document. By virtue of his position, the judge shall be entitled to assume that by himself upon a permission from the Chief Justice.

c) In the event the marriage is concluded without an official document, each of the concluder of the contract, spouses and witnesses shall be punished with the penalty prescribed under the Jordanian Penal Law and with a fine on each one of them, which does not exceed one hundred Dinars.

d) Each registrar authorised to perform marriages who does not register the contract on the official document following the satisfaction of the fee shall be punished with the two penalties referred to under the previous Paragraph, along with dismissal from the function.

e) The religious judge shall appoint the registrar authorised to perform the marriage contracts upon approval of the Chief Justice. The Chief Justice shall be entitled to issue forth the instruction which he deems fit for the regulation of the tasks of the registrars authorised to perform marriages.

Registration of the Marriage and Divorce



f) The Muslim consuls of the State of Palestine shall perform the marriage contracts and hear the report on divorce for the Palestinian subjects who are present outside the State of Palestine and shall register such documents on their designated registers.

g) The word 'consul' shall include the ministers of the State of Palestine including the commissioners and charge d'affaires of these commissions and their consultants or their representatives.

Article (25):

It shall be prohibited on a permanent basis that a man marries a woman with whom he has a marriage relationship. These are of four types:

1. The wives of the man's sons and the wives of his grandsons.
2. The mother of his wife and her grandmothers on an absolute basis.
3. The wives of the man's father and the wives of his grandfathers.
4. His stepdaughters; that is the daughters of his wife and the daughters of his stepsons. Consummation of marriage with the wives shall be a condition in the fourth type.

Article (26): What is prohibited from the blood kinship shall also be prohibited on a permanent basis from wet-nursing with the exception of what is expounded in the School of Imam Abu Hanifah.

Article (27): The contract with the wife of another man or his [divorced or widowed] wife during her legally prescribed waiting period shall be prohibited.

Article (28): Each man who has four wives or wives during their legally prescribed waiting periods shall be prohibited from concluding his marriage with another woman before he divorces one of them and her waiting period expires.

Article (29): The man who has divorced his wife shall be prohibited from marrying a blood relative of her so long as she is in the legally prescribed waiting period.

Article (30): The man who gives a sentence of divorce to his wife on three separate occasions in three councils shall be prohibited from marrying her unless her waiting period from another husband, who consummated marriage with her, expires.

Article (31): It shall be prohibited to marry to two women with a prohibiting blood or wet-nursing relationship between them, whereby if one of them had been presumed to be a male, she shall not be allowed to married by the other.

Article (32): Marriage shall be valid and its effect shall result therefrom once its pillars and all of its conditions are satisfied.

Article (35): In case the contract is valid, the dowry and alimony shall be incumbent therewith for the wife by the husband and the right to inheritance shall be established between them.

Chapter Three:
Guardianship in Marriage

Article (9): The guardian in marriage shall be the agnate relative himself in accordance with the order prescribed by the predominant opinion in the Abu Hanifah School.

Article (10): It shall a condition precedent that the guardian be of sound mind and adult and be a Muslim in the event the fianc e is a Muslim.

Article (11): The guardian's consent shall be evidence like his explicit consent. Consent of one of the guardians to the fianc shall revoke the objection of others in case they are equal in grade. The consent of the more distant guardian upon absence of the closer guardian shall revoke the right of the absent guardian.

Article (12): In the event the closer guardian is absent, and waiting for him might abandon the fianc e's interest, the right to guardianship shall transfer to his successor. If it is excusable to consult with his successor at once or if he does not exist, the right to guardianship shall transfer to the judge.

Article (13): Consent of the guardian shall not be stipulated in the marriage of the previously wedded woman/widowed who exceeds eighteen years of age.

Chapter five:
Al Muharramat [women unmarriageable to certain men]

Article (24):

It shall be prohibited on a permanent basis that a man marries a woman from among his blood relatives. These are four:

1. His mother and grandmothers.
2. His daughters and granddaughters and their descendants, if any.
3. His sisters, daughters of brothers and sisters, and their daughters and their descendants, if any.
4. His paternal and maternal aunts.

Consent and Guardianship

Article 6: a) The judge shall have the right, upon a request, to wed the virgin who has completed fifteen years of age to a fit [man] in the event of debarment by the guardian [as to unjustifiably prevent her from marriage] other than the father or grandfather from among the guardians without a legitimate reason.

b) On the other hand, in case her being debarred is by the father or grandfather, her request shall not be heard unless he has completed eighteen years of age and the debarment was without a legitimate reason.

Article 7: The conclusion of the contract with a woman shall be prevented in case her fiance is more than twenty years older than she is except after the judge verifies her consent and choice.

Article 8: The judge shall be entitled to permit the marriage of a person who suffers from insanity or imbecility in the event it is proven by a medical report that his marriage serves an interest for him.

Article 14: The marriage shall be concluded with the offer and acceptance of the suitors or their representatives in the council of the contract.

Article 15: The offer and acceptance shall be in the explicit expressions, such as 'giving in marriage' and 'marriage', and shall be for the person who is incapable thereof by his known sign.

Article 16: It shall be a condition precedent for the contract of marriage to be valid that two witnesses be present – two Muslim men or a man and two women (in the event the spouses are Muslims), who are of sound mind, adult, hear the offer and acceptance, and understand the meaning thereof. The testimony of the antecedents and descendants of the fiance and fiance to the contract shall be permissible.

Article 18: Neither the marriage which is ascribed to the future nor that which is dependent on an unfulfilled condition shall be concluded.

Article 20: It shall be a condition precedent to the requirement of marriage that the man be fit for the woman in terms of property; that is, the husband shall be capable of the advance dowry and of the maintenance of the wife. Fitness shall be observed at the time of the contract. If it disappears thereafter, such shall not affect the marriage.



Relevant Provisions of the Personal Status Law No. 61 of 1976

Article (2): Marriage is a contract between a man and a woman who is lawfully available to him, entered into for the purpose of forming a family and establishing lawful progeny.

Article (3): An engagement shall not be equated to marriage by reciting Surat Al Fatiha, cashing any of the dowry or acceptance of gifts.

Article (4): Each of the fiance and fiance shall be entitled to desist from the betrothal.

Article 2, Decree-Law No. 21 of 2019: 1. For a marriage to be deemed legal, both parties should come into the marriage willingly and be 18 years old. 2. Except in special circumstance, contrary to paragraph (1) thereinto, the competent court can allow a marriage by those under 18 years of age if the marriage is to the best interest of both parties by endorsement of the Supreme Judge or "other religious references for other denomination. Having the endorsement assures the marrying parties are fully competent and responsible for the marriage, separation and their respective consequences.

Parties' Pre-Contract Documentation

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful. All praise is due to God; may His peace and blessings be upon the most honored of Messengers.

On the day of ....., I, ..., Ambassador of the State of Palestine, convened a formal Sharia session at the embassy premises located in ....., during which the following legally competent parties appeared before me:

Groom	Bride
Full Name:	Full Name:
Mother's Name:	Mother's Name:
Place and Date of Birth:	Place and Date of Birth:
Place of Residence:	Place of Residence:
Nationality:	Nationality:
Religion:	Religion:
Civil Status:	Civil Status:
Occupation:	Occupation:
ID / Passport No.:	ID / Passport No.:

Supporting Documents Submitted: .....

Present as witnesses to the contract: Mr. ..... and Mr. .....

The parties declared in this session that they wish to enter into the marriage contract by mutual free consent and with the approval of the bride's legal guardian, ..., upon the following terms:

Prompt Dower: .....

Deferred Dower: .....

Accessories of the Prompt Dower: .....

Manner of Payment: .....

Officiating Parties: .....

Conditions stipulated by either party: .....

The bride designates as her representative: .....

The above-named witnesses have reviewed all of the foregoing, borne witness thereto, and confirmed its accuracy. Both parties acknowledge full legal and Sharia responsibility should any of the foregoing prove incorrect. Based on the foregoing, and having verified all documents and confirmed the absence of impediments, I have, with God's blessing, solemnized the marriage between the above-named parties and registered it under Contract No. ( ), duly signed and executed.

On: / / /

May Allah›s blessings be upon our Prophet Muhammad, his family, and all his companions

Witness 1 Witness 2 Groom / Representative Bride / Representative

Ma'thoon (Sheik/officiant)

Legal Guardian Official Seal

Official Forms and Templates

Marriage Contract Application

His Excellency the Ambassador of the State of Palestine

Groom (First Name)	Fathers Name	Grandfathers Name	Family Name	Bride (First Name)	Father›s Name	Grandfathers Name	Family Name

	Groom	Bride
Date and Place of Birth		
Place of Residence		
Nationality		
Religion		
Civil Status		
Occupation		
Place and Number of Registration		
ID Number		

We, the undersigned, being the prospective parties named above, respectfully request that our marriage be solemnized. We confirm that we are free of all Sharia and legal impediments, that the bride's legal guardian (her father) consents to this marriage, and that we have agreed upon the following dower:

Prompt Dower: .....

Deferred Dower: .....

Accessories of the Prompt Dower: .....

Agreed Conditions (if any): .....

We respectfully request Your Excellency's authorization to solemnize our marriage per the applicable procedures.

Groom's Signature Bride's Signature Legal Guardian's Signature

Attachments

01 Application for the marriage contract and its notarization (submitted electronically via QR code).

02 Parties' Pre-Contract Documentation (declaration of the betrothed couple concerning their marriage contract)

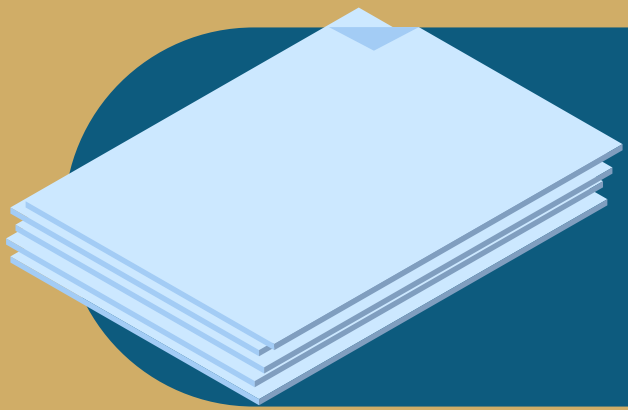
03 Pre-marital medical examination certificate issued by an official laboratory.

04 Power(s) of attorney, if any, duly authenticated.

05 Sharia certificates, if any, are duly authenticated.

06 Identification documents (national ID card, passport).

07 Approval of the Supreme Judge or the competent court, in accordance with the law.



Both Parties Represented by Proxies

Bride's Representative's Declaration (Offer): "I give my principal, [Name, daughter of ----], in marriage to your principal, [Name, son of ----], in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower of [amount — prompt, deferred, and accessories as applicable], and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Groom's Representative's Declaration (Acceptance): "I accept the marriage of your principal, [Name, daughter of ----], to my principal, [Name, son of ----], in accordance with the Book of God and the Sunnah of His Prophet, peace be upon him, upon the specified dower agreed between us, and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Note: Once the offer and acceptance are pronounced in the same session, the contract is validly concluded, and the parties are lawfully husband and wife. It is advisable to obtain signatures from all parties on the application form and the three contract deeds prior to pronouncing the formula.

Where one of the two parties pronounces the offer and the other pronounces the acceptance within the same session, the contract is thereby concluded, and the betrothed couple thereupon become husband and wife in law. (It is preferable that all parties to the contract affix their signatures to the marriage-contract summons, as well as to the three copies of the contract in the register, prior to the completion of the legal formalities.)

Bride's Declaration (Offer): "I give myself to you in marriage, in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower of [amount — prompt, deferred, and accessories as applicable], and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Groom's Declaration (Acceptance): "I accept your betrothal to myself, in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower agreed between us, and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses, and I covenant with God to treat you with kindness and to conduct myself toward you with honor."

Groom Present; Bride Represented by Representative

Bride's Representative's Declaration (Offer): "I give my principal, [Name, daughter of ---], to you in marriage, in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower of [amount — prompt, deferred, and accessories as applicable], and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Groom's Declaration (Acceptance): "I accept the marriage of your principal, [Name, daughter of -----], to myself, in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower agreed between us, and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses, and I covenant with God to treat her with kindness and to conduct myself toward her with honor."

Bride's Declaration (Offer): "I give myself in marriage to your principal, [Name, son of Name ----], in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower of [amount — prompt, deferred, and accessories as applicable], and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Groom's Representative's Declaration (Acceptance): "I accept your marriage to my principal, [Name, son of ----], in accordance with the Book of God Almighty and the Sunnah of His noble Messenger, Muhammad, peace be upon him, upon the specified dower agreed between us, and upon the agreed conditions [if any]. I call upon God and all those present as my witnesses."

Prescribed Formation for the Marriage Contract

The marriage contract is concluded by an offer made by one of the two parties, or their representative, and acceptance by the other party, or their representative, at the marriage session, in the presence of the guardian or his representative, per Article (14) of the Personal Status Law. The power of attorney authorizing marriage must be duly authenticated where the principal is absent from the marriage session. The wife, however, if present, may conclude the contract herself, or may delegate, at the marriage session, whomsoever she chooses to conclude it on her behalf, without requiring a formal instrument, provided that this is duly recorded in the minutes and receipts of the contract.

Upon the completion of the offer and acceptance — being the legally recognized form of the contract — the contract is deemed valid, having been concluded in conformity with the provisions of Islamic Sharia and the law, and its legal effects shall thereupon take effect. The husband shall be obligated to pay the wife the dower (mahr) and maintenance (nafaqah), and the right of mutual inheritance between the spouses shall be established, pursuant to Articles (32) and (35) of the Personal Status Law.

Forms of Offer and Acceptance

The forms of offer and acceptance differ according to whether the parties are present in person or act through a representative, as follows:

1. Where the parties to the contract are the husband and wife themselves:

Prescribed Formation for the Marriage Contract

The marriage contract is concluded by an offer made by one of the two parties, or their representative, and acceptance by the other party, or their representative, at the marriage session, in the presence of the guardian or his representative, per Article (14) of the Personal Status Law. The power of attorney authorizing marriage must be duly authenticated where the principal is absent from the marriage session. The wife, however, if present, may conclude the contract herself, or may delegate, at the marriage session, whomsoever she chooses to conclude it on her behalf, without requiring a formal instrument, provided that this is duly recorded in the minutes and receipts of the contract.

Upon the completion of the offer and acceptance — being the legally recognized form of the contract — the contract is deemed valid, having been concluded in conformity with the provisions of Islamic Sharia and the law, and its legal effects shall thereupon take effect. The husband shall be obligated to pay the wife the dower (mahr) and maintenance (nafaqah), and the right of mutual inheritance between the spouses shall be established, pursuant to Articles (32) and (35) of the Personal Status Law.

B. The applicable consular fee is collected pursuant to Decree-Law No. 7 of 2023 amending the Consular Fees Law No. 1 of 2001.

C. Hearing the offer (ijab) and acceptance (qabul), in the form prescribed by law, and thereupon notarizing the contract through the person legally authorized to conduct it, in the presence of the betrothed parties or their legal representatives, the guardian, and the witnesses — after verifying the identity of each of them by official documents, confirming the eligibility of the betrothed parties and their consent, ascertaining that the conditions of the contract have been fulfilled, and that no religious or legal impediment exists to its conclusion. Such consent must be sought in accordance with the Hadith of the Prophet, peace be upon him: «A woman who has previously been married shall not be given in marriage until she is consulted, and a virgin shall not be given in marriage until her consent is sought.» They asked, «O Messenger of Allah, how is her consent given?» He said, «By her silence.» (Sahih Muslim)

D. Completing the three copies of the marriage contract in the register issued by the Supreme Judge Department, in the prescribed form, to be signed by the contracting parties, the guardian, the witnesses, and the person who conducted the contract; affixing the official seal and recording the number of the financial receipt on the reverse; and forwarding the two original copies, through the Ministry of Foreign Affairs and Expatriates, to the Supreme Judge Department in Ramallah for verification, certification, and archiving. The copies are thereafter returned to the Certification Department of the Ministry of Foreign Affairs for certification, and finally returned to the embassy, which shall deliver a duly certified copy to each spouse.

Second — Preliminary Parties' Report

1- The presence of the prospective husband or his duly authorized representative, and the presence of the prospective bride or her representative.

2 The presence of the guardian where the bride has not been previously married. If the bride is a previously married woman (thayyib) of sound mind who has reached eighteen years of age, the guardian's presence is not legally required, though it is strongly recommended.

3- Two Muslim witnesses of sound mind who are present, attentive, and comprehend the proceedings. The witnesses may be relatives of either party. In a marriage between a Muslim man and a non-Muslim woman, the witnesses may themselves be Non-Muslim (Article 16, Personal Status Law).

4- The agreed dower (mahr) is recorded in the Report — both the prompt (mu›ajjal) and deferred (mu›ajjal) portions, it shall be binding, it shall be recoreded along with any accessories of the prompt dower.

5- Any lawful stipulations agreed upon by the parties that are not contrary to the purposes of marriage and do not require that which is prohibited under Sharia are recorded in accordance with Article 19 of the Personal Status Law.

6- The Report is signed by both parties (or their proxies), the guardian, the witnesses, and the officiating authority.



Detailed procedure for solemnizing a marriage contract is as follows:

First: The prospective parties must submit a formal application containing the full legal names of both parties, national identification numbers, nationalities, dates of birth, occupations, and current civil status. Each embassy should maintain an electronic application form for this purpose. The application must be accompanied by the following documents:

(A) Valid proof of identification for the prospective husband, bride, and guardian.
(B) National identity card, passport, or equivalent document establishing civil status (for Palestinian nationals).
(C) A duly authenticated civil status certificate for non-Palestinian parties (certificate of celibacy or impediment clearance from their country of origin).
(D) Death certificate of the former spouse (if the bride is a widow or the groom is a widower), or a judicially issued impediment clearance certificate.
(E) Divorce certificate (if either party has been previously divorced), along with an endorsement confirming no reconciliation occurred during the ʿidda where the divorce was revocable, or an impediment clearance certificate.
(F) Pre-marital health screening certificate from an accredited laboratory (specifically for thalassemia and HIV/AIDS).
(G) Documentation of the prospective husband's Muslim faith, and documentation confirming the bride is Muslim or a from the Abrahamic religions, i.e. Non-Muslim (People of the Book, Ahl al-Kitab).

A. Following verification that both parties are free of Sharia and legal impediments, a Parties' Report is prepared, incorporating all information from the application. Once prepared, this report is binding on both parties. The following are required at this stage:

Temporary Prohibition of Marriage

The following is temporarily prohibited:

A. Marriage of a Muslim with a woman who isn't non-Muslim (the People of the Book).

B. Marriage of a Muslim woman to a non-Muslim man.

C. Marriage of an apostate, even if the other party is not a Muslim.

D. The wife of another person or his custodian.

E. If married to one or two women and divorced revocably with Idah waiting period not expired to one or both, he would be forbidden to marry one or both.

F. Marrying more than four wives or iddat of a revocable divorce.

G. The man who gives a sentence of divorce to his wife on three separate occasions in three councils shall be prohibited from marrying her unless her waiting period from another husband, who consummated marriage with her, expires

H. A man may not marry a woman whom he has accused of adultery by way of li›an, unless he retracts the accusation and the competent judge confirms the retraction.

Permanent Prohibition by Reason of Affinity (Musahara)

A man is permanently prohibited from marrying the following women by reason of marriage:

(A) The wife of any of his ascendants, however high in degree (such as his father›s wife or his grandfather›s wife).

(B) The wife of any of his descendants, however remote (such as his son›s wife or his grandson›s wife)

(C) His wife›s ascendants, however remote (such as his wife›s mother and her grandmother).

(D) His wifes descendants with whom he has had sexual relations, however remote (such as his wife›s daughter, his wife›s granddaughter, and the daughter of his wife›s son).

(E) The same ruling applies to unlawful sexual relations outside marriage: such relations likewise render marriage permanently prohibited, even absent a marriage contract, as in the case of unlawful intercourse (zina) with a woman, where her daughter, her granddaughter, her grandmother, and so forth become permanently prohibited to him.

Permanent Prohibition by Reason of Breastfeeding (Radaah)

(A) What is permanently prohibited by reason of breastfeeding is the same as what is prohibited by blood kinship.

(B) This prohibition arises where the breastfeeding occurs within the first two years of the infant›s life and consists of five separate feedings, the infant ceasing to nurse of his own accord after each feeding without returning to it, irrespective of the quantity taken.



Permanent Prohibition by Reason of Lineage (Nasab)

A man is permanently prohibited from marrying the following women by reason of blood kinship:

(A) His ascendants, however remote (such as his mother, his maternal grandmother, and his paternal grandmother).
(B) His descendants, however remote (such as his daughter, and his granddaughter through either a son or a daughter).
(C) The descendants of either of his parents, however remote (such as his full or half-sisters, their daughters and granddaughters, and the daughters of his full or half-brothers).
(D) The first-degree collaterals of his grandparents, whether paternal or maternal (such as his paternal aunts, his maternal aunts, his father›s paternal and maternal aunts, and his mother›s paternal and maternal aunts, and so forth).

(D) A previously married woman who has reached eighteen years of age according to the solar calendar and holds a duly certified divorce document evidencing a minor irrevocable divorce after consummation of the marriage, a major irrevocable divorce, or a revocable divorce that has since become irrevocable; or who holds a court ruling granting divorce or annulment after consummation of the marriage—provided that her waiting period (‘iddah) following such divorce or annulment has ended per Articles (145)–(149) of the Personal Status Law, and that no less than ninety days have elapsed from the commencement of that waiting period, even where the waiting period itself has already concluded. This requirement does not apply to a marriage contract between the woman and the husband from whom she is observing her ‘iddah following the divorce or annulment of their marriage; in such a case, the elapse of this period is not required, unless the divorce between them was an irrevocable (ba›in) divorce, in which case she remains unlawful to him until she has married another husband.

4. In all of the foregoing cases, the suitor must not be more than twenty calendar years older than his fianc e, it being necessary that the judge verify the fianc e›s consent and her free choice in the matter.

5. Marriage contracts in which one party is a Palestinian national and the other is a national of another state shall be processed by the embassy following verification that no religious or legal impediment to the marriage exists.

6. It is required that no temporary or permanent impediment to marriage exist between the parties, pursuant to Articles (24), (25), (26), (27), and (28) of the Personal Status Law, which set out the categories of prohibited marriages, namely:



2. The aforementioned article provides that ambassadors, or those whom they designate, may authenticate marriage contracts of Palestinian nationals outside the State of Palestine in cases that do not require a judicial proceeding before the competent court. This does not extend to cases such as the authorization of marriage for a person under the age of eighteen, the marriage of a person of unsound mind, suffering from dementia, or otherwise mentally incapacitating, or marriage in cases where the guardian withholds consent or is absent, and other similar cases. Ambassadors are not authorized to execute marriage contracts in these or similar cases until the relevant judicial procedures have been completed before the competent court or the Supreme Judge Department.

3. The cases not requiring judicial proceedings before a court, and for which marriage contracts may accordingly be authenticated by consuls or ambassadors, are applications for marriage submitted by Palestinians falling within the following categories:

(A) A sane man who has never been married, is of sound mind, and has reached eighteen years of age per the solar calendar.

(B) A woman who has never been married, is a virgin, and is of sound mind, and has reached eighteen years of age according to the solar calendar, provided that her legal guardian (wali) is present: her father; or, in the event of his death or absence, her paternal grandfather; or, in the event of his death or absence, her brother; then one of her paternal half-brothers; then one of her paternal uncles. The guardian must himself be of sound mind, of legal age, and—where the bride is Muslim—a Muslim.

(C) A divorced man who has reached eighteen years of age according to the solar calendar and holds a duly certified divorce document, whether evidencing a minor or a major irrevocable divorce.

Part One

Marriage Contract Documentation at Palestinian Embassies and Diplomatic Missions

Article 17, Paragraph (h) of the Personal Status Law No. 61 of 1976 expressly authorizes Palestinian ambassadors and consuls abroad to solemnize and register marriage contracts for Palestinian nationals residing outside the State of Palestine. Such contracts are to be entered in the embassy›s dedicated registers, with copies forwarded to the Supreme Judge Department in Ramallah for verification and archiving.

Paragraph (i) of the same article clarifies that the term «ambassador» encompasses Palestinian minister's plenipotentiary, chargs daffaires, counselors, and their Muslim equivalents acting in an official capacity.

This authority covers marriages that do not require prior judicial authorization — such as marriages involving minors, persons with cognitive impairments, absent or obstructive guardians, and similar circumstances. Ambassadors are not authorized to solemnize such marriages until all required judicial procedures have been completed by the competent court or the Office of the Chief Islamic Justice.



Islam encourages and urges marriage, as it is the Sunnah of the Prophet, peace be upon him, who addressed the young people, saying: « «O young people! Whoever among you can marry should marry, because it helps him lower his gaze and guard his modesty (i.e. his private parts from committing illegal sexual intercourse etc.).» The Messenger of Allah, peace be upon him, likewise said: «Marriage is part of my Sunnah; whoever turns away from my Sunnah is not of me.» Marriage serves vital religious and human purposes, being a contract between a man and a woman who is lawfully permissible for him to marry, undertaken for the purpose of establishing a family and bearing children. Owing to the gravity and importance of this contract, Allah described it in the Noble Qur›an as a «solemn covenant.» It has likewise been the subject of sustained attention and scholarship among Muslim jurists, who have devoted considerable effort to clarifying its rulings, essential elements, conditions, legal effects, and methods of documentation, so as to preserve and safeguard the rights arising from it.

As marriage is a matter of personal status falling within the jurisdiction of the Shari›a courts — which have applied the provisions of Islamic law from their inception to the present day, in keeping with the faith and Shari›a of the Muslim community — and pursuant to the Amended Basic Law of 2003, Article (4) of which provides that «Islam is the official religion in Palestine» and that the principles of Islamic Shari›a are a primary source of legislation, and Article (101) of which provides that Shari›a and personal status matters shall be adjudicated by the Shari›a and religious courts per the law: the Supreme Judge Department, out of its commitment to upholding the principles and provisions of Islamic Shari›a while giving due regard to the demands of the times and present-day realities, has formulated the provisions of the Personal Status Law with careful attention to the distinctive nature of the relationship between spouses, the necessity of protecting the family and society at large, and the particular rights of women and children — so as to achieve social security, establish justice, eliminate injustice, and arrive at balanced and equitable solutions and remedies that contribute to the stability and advancement of society. This affirms that Islam is at once a faith, a legal system, and a way of life, as set forth in Article (9) of Decree-Law No. (8) of 2021 Concerning Shari›a Courts and its amendments, which provides that the Shari›a courts aim to achieve family and social stability.

Dr. Mahmoud Siddqi Al-Habbash
Supreme Judge of the State of Palestine



In the Name of God, the Most Gracious, the Most Merciful

In fulfillment of the commitment of the Supreme Judge Department to safeguarding the rights of Palestinians residing outside the State of Palestine, to protecting their families, and to facilitating the documentation of their legal and Shari›a-related transactions falling within the jurisdiction of the Shari›a judiciary — pursuant to the Personal Status Law No. (61) of 1976, applicable in the northern governorates (the West Bank), and the Family Rights Law No. (303) of 1953, applicable in the southern governorates (the Gaza Strip) — including matters of marriage, legal documents, and powers of attorney, and in order to ease the burden upon them in this regard; and in recognition of the commendable efforts of the Ministry of Foreign Affairs and its continued presence in serving Palestinian nationals abroad in light of the measures and aggression imposed upon the Palestinian people by the Israeli occupation, the Supreme Judge Department has prepared these guidelines to assist the ambassadors and consuls of the State of Palestine in authenticating matters pertaining to the personal status of Palestinian nationals, thereby facilitating the work of those legally entrusted with authenticating such transactions and related matters.

embassies and diplomatic missions worldwide in all matters relating to the solemnization and documentation of marriage contracts, Sharia instruments, and powers of attorney — in accordance with the Personal Status Law No. 61 of 1976, applicable in the northern governorates (West Bank), and the Family Rights Law No. 303 of 1953, applicable in the southern governorates (Gaza Strip).

This guide also recognizes the vital role played by the Ministry of Foreign Affairs and Expatriates and Palestinian diplomatic missions in serving the Palestinian diaspora — particularly considering the exceptional circumstances facing our people, including the consequences of occupation. Its purpose is to standardize procedures, enhance the efficiency of documentation, and ensure the integrity of Sharia transactions in ways that protect the rights and dignities of all parties. Islam has encouraged and promoted marriage, making it one of the traditions of the prophets, because of its profound impact on achieving psychological and social stability and building a family based on affection and compassion. Marriage holds a revered place in Islamic tradition.

It is a profound covenant — described in the Quran as a solemn bond — entailing mutual rights and responsibilities, and serving as the foundation for family, lineage, and social stability. Islamic jurisprudence has, accordingly, devoted extensive attention to defining its pillars, conditions, effects, and proper documentation to attain rights and deter conflict.

Personal status matters fall within the exclusive jurisdiction of the Sharia courts, as affirmed by the Amended Basic Law of 2003, which designates Islam as the official religion of Palestine, establishes Islamic Sharia as a principal source of legislation, and confers upon the Sharia court's jurisdiction over these matters. This guide has been developed in full conformity with these foundational principles.

It is our sincere hope that this guide will contribute to family stability, this guide also aims to serve the citizens of the State of Palestine abroad, and to promote family and social stability by organizing documentation procedures in a clear and orderly manner, thereby ensuring justice, upholding rights, protecting women and children, and contributing to the building of a cohesive and stable society, in line with the objectives of the Sharia judiciary to consolidate social security and uphold justice.



Praise be to Allah, Lord of all the Worlds, and peace and blessings be upon His Messenger — mercy to all creation, Master of those who came before and those who will come after, Beloved of the Lord of the Worlds, and the finest of all who governed, judged, and established justice — our Master Muhammad, upon his family, his Companions, and all who followed his guidance, walked in his footsteps, and upheld his example until the Day of Judgment.

Allah the Exalted says: "And among His signs is that He created for you mates from among yourselves, that you may find tranquility in them; and He placed between you affection and mercy. Indeed, in that are signs for a people who reflect." [Ar-Rum: 21]

This guide has been prepared by the Palestinian Supreme Judge Department in fulfillment of its responsibility to protect the rights of Palestinian nationals residing abroad, preserve the integrity of the Palestinian family unit, and facilitate the documentation of legal and religious proceedings under the jurisdiction of the Sharia judiciary. It is intended to serve as a practical reference for Palestinian


سواسية III
SAWASYA III
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
UN DP
يونيسف
لكل طفل
بالشراكة مع
بتمويل من الاتحاد الأوروبي
السويد Sverige
Kingdom of the Netherlands
aecid
بالشراكة مع كندا
Canada

Acknowledgement

This Guide was developed by Supreme Judge Department (SJD) under the Sawasya III Joint Programme: Reinforcing Equal Access to Justice for all Palestinians",, implemented by UNDP, UN Women, UNICEF, and generously funded by the Government of the Netherlands, Sweden, the Spanish Agency for International Development Cooperation, the European Union and the Government of Canada.

Disclaimer

The views expressed in this guide are those of the Supreme Judge Department (SJD) and do not necessarily represent the views and official policies, of the Government of the Netherlands, Sweden, the Spanish Agency for International Development Cooperation, the European Union, UNDP, UN Women, UNICEF, the United Nations, or any of its affiliated organization.



His Excellency the President
of the State of Palestine
Mahmoud Abbas

ديوان قاضي القضاة,دولة فلسطيـــــن


البيرة/شارع نابلس بالقرب من اجنحة جمزو الفندقية


02-2414570


Kudah@kudah.gov.ps